جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان :

تأثير الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية في دقه التقارير المالية وفعالية إتخاذ القرار

دراسة حالة " لدى عينة من محافظي الحسابات بورقلة 2025/2024"

- من إعداد الطلبة:
  - عبد الغني بن عيسى
  - نصر عثماني

نوقشت وأجيزت علنا يوم:2025/05/29

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ: فريد عوينات (أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ : رشيد حفصي (أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

الأستاذ عصام خالدي (أستاذ محاضر ب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية :2025/2024

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان :

تأثير الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية في دقه التقارير المالية وفعالية إتخاذ القرار

دراسة حالة " لدى عينة من محافظي الحسابات بورقلة 2025/2024"

- من إعداد الطلبة:
  - عبد الغني بن عيسى
  - نصر عثماني

نوقشت وأجيزت علنا يوم:2025/05/29

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ: فريد عوينات (أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ : رشيد حفصي (أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

الأستاذ عصام خالدي (أستاذ محاضر ب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية :2025/2024

الإهداء

أجمل مافي الحياة أن يصل الإنسان إلى مبتغاه وأن يحقق أمنية نفسه، وأن يحقق النجاح بجهده

الحمد الله الذي أتم علي نعمته لأهدي ثمرة تعبي هذا إلى:

إلى من مهد طريق العلم وأعطى فأجز لالعطا ءإلى من أحمل اسمه بك لفخر ....

أبي العزيز حفظه الله وأطال عمره

إلى من كان دعائها سر نجاحي وبوجودها عرفت معنى الحياة إلى رمز الحب وبحر الحنان .....

أمي الحبيبة حفظها الله وأطال عمرها

إلى ملاذي وقوتي وسندي بعد الله سبحانه وتوأما روحي من عشت معهم أجمل الذكريات.....

أخواني وأخوتي حفظهم الله

إلى الذين لم تلدهم أمي ورفاق درب الحياة حلوها ومرها ورمز الايثار والوفاء

.....

أصدقائي حفظهم الله

إلى كل من أحبني بصدق فدعا لي بالتوفيق والسداد

شكر وعرفان

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل ونشكره فلولا فضله سبحانه ما كنا لنهتدي وما كنا لنتم هذا العمل وتقول " اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى".

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإتمام هدا العمل أتقدم بجزيل شكر كبير وخاص ومميز لألستاذ المشرف " رشيد حفصي"الذي أعطانا من وقته وجهده ودعمنا بنصائحه و توجيهاته لإخراج هذه المذكرة و متابعة خطوات تنظيمها وكتابتها.

ونخص بالذكر السيد عبد الباقي بضياف رئيس قسم المالية والمحاسبة وإلى جميع الأساتذة والإداريين وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل والله ولي التوفيق.

ملخص الدراسة:

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية من جهة، ودقة التقا رير المالية وفعالية اتخاذ القرار من جهة أخرى، في المؤسسات الاقتصادية .وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوص في في جانبها النظري، والمنهج التحليلي في الدراسة الميدانية، باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وبرنام SPSSلتحليلها، ل30 عينة من محافظي الحسابات بورقلة 2025.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين جودة الممارسات المحاسبية، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، ودقة التقارير الما لية، وفعالية اتخاذ القرار .حيث أشارت إلى رضا المستجوبين عن نظام المعلومات المحاسبية المطبق في مؤسساتهم، و فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من الأخطاء والاحتيال، ودور التقارير المالية في دعم اتخاذ القرارات الإدارية

الكلمات المفتاحية:ممارسات المحاسبية، نظام الرقابة، معاييرالمحاسبة، قوائم المالية، برامج المحاسبية.

abstract:
This study aimed to reveal the relationship between accounting practices and int ernal control systems on one hand, and the accuracy of financial reports and the effectiveness of decision-making on the other, in economic institutions. The stud y adopted the descriptive approach in its theoretical part and the analytical appro ach in the field study, using a questionnaire as the data collection tool and the SP SS program for data analysis, applied to a sample of 30 account auditors in Ouargla in 2025.

The results showed a positive relationship between the quality of accounting pra ctices, the effectiveness of internal control systems, the accuracy of financial rep orts, and the effectiveness of decision-making. The findings indicated the respon dents' satisfaction with the accounting information system applied in their institu tions, the effectiveness of internal control systems in reducing errors and fraud, a nd the role of financial reports in supporting managerial decision-making.

Keywords: Accounting practices, control system, accounting standards, financia l statements, accounting software.

قائمة المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
الاهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ-ت
الفصل الاول **الإطار النظري حول الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية والتقارير المالية واتخاذ القرار**	
تمهيد	2
المبحث الاول: الاطار المفاهيمي حول الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية	3
المطلب الاول: ماهية حول الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية	3
المطلب الثاني: عناصر الرقابة الداخلية	7
المطلب الثالث: إطار عمل الرقابة الداخلية –االإطار المتكامل COSO	9
المبحث الثاني: الإطار النظري حول التقارير المالية وفعالية إتخاد القرار	10
المطلب الاول: ماهية حول التقارير المالية	10
المطلب الثاني: أنواع التقارير المالية	12
المطلب الثالث: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية	13
المطلب الرابع:مفهوم وأهمية وخطوات إتخاد القرار	14
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	16
المطلب الاول: الدراسات الوطنية	16
المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية	18

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة	**19**
خلاصة الفصل	**20**
الفصل الثاني :دراسة ميدانية لدى عينة من محافظي الحسابات بورقلة	
تمهيد	**22**
المبحث الاول: منهجية وأدوات الدراسة	**23**
المطلب الاول: الطريق المتبعة	**23**
المطلب الثاني: الادوات المستخدمة في الدراسة	**24**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية	**27**
المطلب الاول:عرض نتائج الدراسة الميدانية	**27**
المطلب الثاني: تفسير ومناقشة النتائج الميدانية	**35**
المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات وميزتها بالدراسات السابقة	**38**
المطلب الأول: مناقشة الفرضية العامة والفرضية الجزئية الأولى .	**39**
المطلب الثاني : مناقشة الفرضية الجزئية الثانية .	**40**
المطلب الثالث : مناقشة الفرضية الجزئية الثالثة .	**41**
خلاصة الفصل:	**44**
قائمة المصادر والمراجع	**47**
الملاحق	**49**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	طريقة توزيع الاستبيان	23
02	درجات الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي	25
03	يوضح معامل ألفا كرونباخ	26
04	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	27
05	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	28
06	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	**29**
07	توزيع عينة للدراسة متغير الوظيفي	**30**
08	توزيع عينة للدراسة متغير الخبرة	**31**
09	النتائج المتعلقة بإتجاه أراء المستجوبين حول فقارات المحور الاول	**32**
10	النتائج المتعلقة بإتجاه أراء المستجوبين حول فقارات المحور الثاني	**33**
11	النتائج المتعلقة بإتجاه أراء المستجوبين حول فقارات المحور الثالث	**34**

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل بياني يوضح طريقة توزيع الاستبيان	**23**
02	يوضح متغيرات الدراسة	24
03	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الجنس	**27**
04	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة لمتغير التخصص	**28**
05	التمثيل البياني لتوزيع عينة لدراسة متغير المستوى التعليمي	**29**
06	التمثيل البياني لتوزيع عينة لدراسة متغير الوظيفي	**30**
07	التمثيل البياني لتوزيع عينة لدراسة لمتغير الخبرة	31

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	**46**
02	مخرجات برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) اصدار رقم 25	**48**

قائمة الرموز والاختصارات.

الاختصار / الرمز	الكامل المعنى
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles (عمومًا المقبولة المحاسبية المبادئ)
COSO	Committee of Sponsoring Organizations (الداخلية الرقابة لتقارير الراعية المنظمات لجنة)
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences (الاجتماعية للعلوم الإحصائية الحزمة)
FASB	Financial Accounting Standards Board (المالية المحاسبة معايير مجلس)
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants (للمحاسبين الأمريكي المعهد القانونيين)
IASB	International Accounting Standards Board (الدولية المحاسبة معايير مجلس)
ISAs	International Standards on Auditing (للتدقيق الدولية المعايير)
KPI	Key Performance Indicator (الأداء مؤشر الرئيسي)
ROI	Return on Investment (على العائد الاستثمار)
ERP	Enterprise Resource Planning (تخطيط المؤسسة موارد)
IIA	Institute of Internal Auditors (معهد الداخليين المدققين)

مقدمة

مقدمة:

تُعد التقارير المالية أحد الركائز الأساسية في بيئة الأعمال المعاصرة، لما توفره من معلومات جوهرية تمكّن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة. فهي تمثل أداة محورية للمستثمرين في تقييم الأداء، وللإدارة في توجيه العمليات، وللجهات الرقابية في فرض معايير الشفافية والمساءلة. ومن هنا، تصبح دقة هذه التقارير مطلبًا بالغ الأهمية، لا يمكن تحقيقه دون ممارسات محاسبية رصينة وأنظمة رقابة داخلية فعّالة.

ولا تقتصر جودة التقارير المالية على الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها، بل تشمل أيضًا توافر بيئة رقابية قوية تضمن مصداقية البيانات وسلامتها من الأخطاء أو التلاعب. إذ تُشكّل الممارسات المحاسبية، بما تتضمنه من سياسات وإجراءات لتسجيل ومعالجة العمليات المالية، الأساس الذي تُبنى عليه التقارير، في حين تؤدي أنظمة الرقابة الداخلية دور خط الدفاع الأول لحماية أصول المنشأة وضمان صحة المعلومات المحاسبية، مما ينعكس إيجابًا على جودة القرارات الإدارية.

وفي ظل تزايد الحاجة إلى تقارير مالية دقيقة تعزز الثقة في الأسواق وترفع من كفاءة القرارات الاقتصادية، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الممارسات المحاسبية ودقة التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار من جهة، وانظمة الرقابة الداخلية والتقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار من جهة اخرى. وذلك من خلال تحليل التداخل بين هذه العناصر، لتقديم فهم أعمق حول مدى تأثيرها في تعزيز موثوقية البيانات المالية وتمكين الإدارة من اتخاذ قرارات رشيدة ومستندة إلى معلومات دقيقة.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز فعالية اتخاذ القرار داخل المؤسسات من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات بورقلة ؟

2الإشكاليات الفرعية :

- ✓ هل يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة ودقة التقارير المالية داخل المؤسسة؟
- ✓ هل تعزز أنظمة الرقابة الداخلية موثوقية وشفافية التقارير المالية؟
- ✓ هل تؤثر دقة وموثوقية التقارير المالية إلى تحسين فعالية اتخاذ القرار الإداري داخل المؤسسة؟

3- فرضيات:

- الفرضية العامة:

تؤدي فعالية نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية إلى تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

الفرضيات الفرعية:

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى:**

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام المعلومات المحاسبي وجودة التقارير المالية.

✓ **الفرضية الفرعية الثانية:**

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

✓ **الفرضية الفرعية الثالثة:**

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية وفاعلية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

4 منهج الدراسة:

حاولنا التوفيق بين منهجين رئيسيين حيث تعتمد الدراسة في الفصل الاول على المنهج الوصفي كونه ملائم لإبراز جميع المفاهيم والجوانب النظرية المرتبطة بالممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية من جهة وبعملية دقة التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار من جهة اخرى

اما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية ومن بين الادوات المستعملة في هاته الدراسة الاستبيان والذي يحتوي على مجموعة من العبارات التي من خلالها نستطيع معرفة دور الممارسات المحاسبية وانظمة الرقابة الداخلية على دقة التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار واعتمدنا كذلك على برنامج spss لتحليل ومعالجة البيانات والمعطيات

5. أسباب اختيار الدراسة :

- طبيعة التخصص الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع .
- معرفة تأثير الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية في دقه التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار .
- نظرا لأهمية البالغة التي تكتسبها أنظمة الرقابة الداخلية والتقارير المالية عمليات إتخاذ القرار.
- المتزايد من قبل الباحثين والدراسيين في مجال أنظمة الرقابة الداخلية .
- دراسة وتحليل طرق وإجراءات الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية في دقه التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار

6. أهمية الدراسة:

-تكمن أهمية الموضوع في إبراز تأثير الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية في دقه التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار، ففعالية نظام الرقابة الداخلية يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، حيث أن نجاح أي مؤسسة يتوقف على جودة هذه التقارير التي تعتمد عليها في اتخاذ القرار وبالتالي الوصول إلى الأهداف المنشودة.

7. أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف هذه الدراسة في :

- التعرف على الإطار النظري للممارسات المحاسبة وأنظمة الرقابة الداخلية والتقارير المالية و اتخاذ القرار .
- تأثير الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة في دقة التقارير المالية .
- أهمية دقة وجودة التقارير المالية في فعالية اتخاذ القرار.

8. صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد مؤسسة محل الدراسة
- صعوبة إيجاد مؤسسات كبيرة للتدقيق مما جعل عدم توفر المعلومات .

حدود الدراسة:الحدود المكانية تمت هذه الدراسة على مستوي مكتب محاسب معتمد.

الحدود الزمنية: خلال 2025/2024.

9. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى فصلين الأول النظري والثاني تطبيقي بالإضافة الى المقدمة والخاتمة والتي تتضمن العناصر المتفق عليها منهجيا.

حيث تم في الفصل الأول التطرق للأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بممارسات المحاسبية وجودة النقارير المالية وكل الجوانب النظرية للموضوع إضافة لعرض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بالموضوع

أما في الفصل الثاني المتعلق بالدراسة الميدانية فتم في هذا الفصل التطرق للجانب التطبيقي للموضوع ويشمل مبحثين في الأول يتم تقديم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما في الثاني يخصص لمناقشة الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي حول الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية

تمهيد:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في المجال الاقتصادي والمالي، أصبحت الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية عنصرين أساسيين في ضمان استقرار المؤسسات ونجاحها. يُعد الفصل الأول من هذا البحث مدخلًا نظريًا وشاملًا يسلط الضوء على الإطار المفاهيمي للممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى التقارير المالية ودورها في تعزيز فعالية اتخاذ القرارات.

يبدأ الفصل بتعريف الممارسات المحاسبية وأهميتها، حيث تُعتبر هذه الممارسات العمود الفقري للإدارة المالية السليمة، والتي تهدف إلى تسجيل العمليات المالية بدقة وإعداد التقارير المالية الموثوقة. كما يتناول الفصل مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية وأهدافها، والتي تُعد أداة حيوية لحماية أصول المؤسسة وضمان دقة البيانات المالية، فضلًا عن تعزيز الكفاءة التشغيلية والالتزام بالقوانين واللوائح.

بالإضافة إلى ذلك، يستعرض الفصل الإطار النظري للتقارير المالية، التي تُعد وسيلة رئيسية لتوصيل المعلومات المالية إلى الأطراف المعنية، مما يسهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية السليمة. كما يبرز الفصل أهمية هذه التقارير في تحقيق الشفافية والمصداقية، ودورها في توجيه سياسات المؤسسة نحو تحقيق أهدافها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية

المطلب الأول: ماهية حول الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية

تُعد الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية من الأسس الجوهرية لضمان الشفافية والدقة في المعاملات المالية داخل المؤسسات. فالممارسات المحاسبية تُمكّن من تسجيل وتحليل المعلومات المالية بشكل موثوق، بينما تسهم أنظمة الرقابة الداخلية في حماية الأصول وكشف الأخطاء والمخاطر المحتملة. وتكمن أهمية تكاملهما في دعم اتخاذ القرار وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.[1]

الفرع الأول: مفهوم وأهمية وأهداف الممارسات المحاسبية

تعرف الممارسات المحاسبية بأنها: العمليات النظامية لتسجيل ومعالجة البيانات المالية وفق معايير GAAP، بينما أنظمة الرقابة الداخلية هي: الإجراءات والضوابط المصممة لحماية الأصول وضمان دقة التقارير المالية، وفق إطار COSO.[2]

1الممارسة المحاسبية: هي عملية ونشاط تسجيل العمليات المالية اليومية للكيان التجاري. تُعد الممارسة المحاسبية ضرورية لإعداد البيانات المالية السنوية المطلوبة قانونًا للمؤسسة. هناك أساليب محاسبية مختلفة يمكن للشركات اختيار استخدامها، وهناك مبادئ يجب على المؤسسات الالتزام بها. تشير مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP) إلى مجموعة مشتركة من المبادئ والمعايير والإجراءات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB). يجب على المؤسسات العامة في الولايات المتحدة اتباع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا عند إعداد محاسبيها لبياناتها المالية. قد تكون التغييرات في طريقة إعداد المؤسسة لبياناتها المالية وإعداد تقاريرها مستهلكة للوقت ومكلفة. [3]

2_ الطريقة الروتينية التي يتم جمعها من يوم إلى يوم والأنشطة المالية لكيان تجاري وتسجيلها، والممارسات المحاسبية للمؤسسة تشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ سياستها المحاسبية و الالتزام بها على أساس روتيني، وعادة من قبل محاسب أو مدقق حسابات أو فريق من لمهنيين في المحاسبة.[4]

تكتسي الممارسات المحاسبية أهمية بالغة، إذ تُعد من الركائز الأساسية لضمان جودة المعلومات المالية، وذلك من خلال تطبيق الإجراءات المحاسبية وفقًا للمعايير المعتمدة. وتهدف هذه الممارسات إلى تحقيق الدقة والشفافية في تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية، مما ينعكس إيجابًا على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة. كما أنها تلعب دورًا حيويًا في تعزيز فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وبالتالي الحد من الأخطاء والغش المالي.

---

[1] عبد الحميد أبو نصيرة؛ الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية: مدخل في تقييم وضبط الأداء المالي والإداري؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2010؛ ص 45.

[2] عبد الكريم محمد الحسيني؛ المحاسبة المالية – الأسس النظرية والتطبيقية؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2016؛ ص 72.

[3]كيلي كينتون ، مارغاريت جيمس ،ممارسة المحاسبة: التعريف والأساليب والمبادئ . instopidia.06 juin 2021https://www.investopedia.com/terms/a/accounting-practice.asp. .2025/05/16

[4]يوسف راشدي، تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات البترولية الجزائرية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2018، ص 9.

يُعد محافظو الحسابات من الفاعلين الأساسيين في ضمان شفافية وموثوقية العمليات المالية داخل المؤسسات، فهم يشكلون حلقة وصل مهمة بين الإدارة الداخلية وأصحاب المصالح الخارجيين. ومن خلال تقييمهم للممارسات المحاسبية وتقدير مدى الالتزام بالمعايير المهنية، يمكنهم تقديم رؤى دقيقة تسهم في تحسين النظام المحاسبي وضمان فعاليته[1].

ثانيا: أهمية الممارسات المحاسبية

تكمن أهمية الممارسات المحاسبية في:

- تعزيز الشفافية والمصداقية: من خلال تقديم معلومات مالية موثوقة تعزز ثقة المستثمرين والمساهمين.
- دعم اتخاذ القرار: حيث توفر بيانات دقيقة للإدارة تسهم في عمليات التخطيط والتقييم.
- الامتثال للمعايير الدولية: مما يسهل مقارنة الأداء المالي بين الشركات على مستوى العالم ويزيد من فرص جذب الاستثمارات.
- تقليل التلاعب المالي: حيث تساهم في تقليل فرص الاحتيال والتزييف في القوائم المالية. [2]

ثالثًا: أهداف الممارسات المحاسبية

تهدف الممارسات المحاسبية إلى:

- تقديم معلومات دقيقة لمستخدمي البيانات المالية.
- ضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية المعترف بها محليًا ودوليًا.
- تحقيق الاستدامة المالية للمؤسسة.
- تعزيز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة. [3]

الفرع الثاني:مفهوم وأهمية واهداف أنظمة الرقابة الداخلية

تُعد **أنظمة الرقابة الداخلية** أساسًا حيويًا لضمان كفاءة المؤسسات وحماية مواردها، حيث تعمل على تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية والامتثالية بدقة وموثوقية. وتتمثل أهميتها في تعزيز الشفافية، والحد من المخاطر، ومنع الأخطاء والتجاوزات، مما

[1] عبد الحميد أبو نصيرة؛ الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية: مدخل في تقييم وضبط الأداء المالي والإداري؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2010؛ ص 45.

[2]موقع رايتوتك، "السياسات المحاسبية: أساسيات يجب معرفتها"، Raitotec، https://raitotec.com/blog/السياسات-المحاسبية-اساسيات، 17 ماي ،2025،17:22.

[3]ممارسات المحاسبة الإدارية وأثرها في الأداء المالي للمؤسسات الصناعية"، مجلة الدراسات المحاسبية، جامعة بغداد، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص 192..

يعزز ثقة أصحاب المصلحة ويدعم اتخاذ القرارات السليمة. ومن أبرز أهدافها: **ضمان سلامة العمليات، وحماية الأصول، والالتزام بالتشريعات، ورفع الكفاءة التشغيلية**، مما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والنمو المؤسسي.[1]

أولا: أنظمة الرقابة

1_ مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية: التي تقوم بها الجهات لتوفير تأكيد معقول بأن المؤسسة تلتزم بالنزاهة والقيم الأخلاقية بشكل يحقق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والتأكد من دقة التقارير والتزام المؤسسة بالأنظمة والقوانين.[2]

2_ التعريف الذي قدمه مجلس خبراء المحاسبةالأمريكي (AICPA) في عام 1977 للرقابة الداخلية هو: "الرقابة الداخلية هي مجموعةالضمانات التي تساهم في السيطرة علىالمؤسسة. وتهدف من جهة إلى ضمان حماية الأصول والحفاظ عليها وجودة المعلومات، ومنجهة أخرى إلى تطبيق تعليمات الإدارة وتعزيز تحسين الأداء. وتتجلى في التنظيم والأساليبوالإجراءات الخاصة بكل نشاط من أنشطة المؤسسة، للحفاظ على استمراريتها". يوضح هذا التعريف أن نظام الرقابة الداخلية مجرد (غير ملموس، ولكنه يتجسد في التنظيم والأساليب والإجراءات.[3]

3_نظام الرقابة الداخلية: فهو مفهوم واسع وتتعدد الآراء والمنظمات في توضيح هذا المفهوم كآلاتي: بها يقوم عملية هي :Committee of Sponsoring Organizations (COSO, 2013) –مجلس الإدارة والهيئة الإدارية وغيره من الافراد ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقق المؤسسة أهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وحماية الاصول من الضياع واعداد التقارير موثوق بها و الإمتثال الى القوانين الموضوعة من قبل الإدارة[4]

4_مفهوم نظام الرقابة الداخلية: عرف معيار التدقيق الدولي رقم 315 الرقابة الداخلية بأنها عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المؤسسة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والانظمة قد تم تحقيقها.[5]

ثانيا: أهداف الرقابة الداخلية :

-1- **توفير الحماية الموجودات المؤسسة:** عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الموجودات أن الموجودات هي منافع اقتصادية مستقبلية محتملة تمتلكها أوتسيطر عليها منشأة معينة وتكون ناتجة من صفقات أو أحداث ماضية)

[1] عبد الحميد أبو نصيرة؛ الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية: مدخل في تقييم وضبط الأداء المالي والإداري؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2010؛ ص 55.

[2] وزارة المالية، نشرة أنظمة الرقابة الداخلية، العدد 5، أغسطس 2022، ص 2، : https://www.mof.gov.sa، 17 ماي 2025.

[3] CHEKROUN Meriem، Le rôle de l'audit Interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne، مذكرة ماستر، جامعة أبي بكر بالقايد – تلمسان، 2014/2013، بتصرف.

[4] السامرائي، محمد حامد مجيد، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص 16.

[5] بيان سوفت، "الرقابة الداخلية"، Bayansoft،متاح على: https://bayansoft.com/ الرقابة-الداخلية، 16 ماي 2025

هناك تفسيرات متعددة لمصطلح الحماية ومن أهم هذه التفسيرات أنها عبارة عن تحقيق الوقاية من الأخطاء المتعمدة في معالجة العمليات وذلك بقصد إخفاء عش أو إختلاس فالأخطاء المتعمدة ترتكب بواسطة أشخاص غير أمناء يحملون نوايا احتيالية وبتخطيط مدروس ويتم ذلك عن طريق إثبات قيد محاسبي بالكامل أو عن طريق التحريف في السجلات وبشكل لا يبدو متعارضاً مع التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية كما هو الحال في إثبات أسماء وهمية ضمن قوائم الرواتب والأجور لتغطية إختلاس في النقدية ويكون قيد الأجور مطابقاً لإجمالي كشف الأجور على الرغم من وجود هذه الأخطاء.

وقد يقصد بـ (الحماية الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة وذلك نتيجة التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية كما هو الحال في تسجيل مصروف إيرادي على إنه مصروف رأسمالي مما يؤدي إلى تضخم في الربح وزيادة قيمة الموجودات أو أخطاء حسابية كعمليات الجمع والطرح أو نقل الجمع الارقام والعمليات من صفحة إلى أخرى وغالباً ما يرجع سبب هذه الأخطاء إلى عدم كفاءة العاملين في الحسابات وتدريبهم بدرجة غير كافية وقد يقصد بكلمة حماية الوسائل المتعددة في المحافظة على الموجودات ضد الأمور غير المرغوب 1فيها كافة مثل : الغش والاختلاس والسرقة والخسارة .[1]

2-**توفير الدقة في البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها**: يترتب على مزاولة الأنشطة المختلفة للمؤسسة مجموعة من العمليات المالية وغير المالية التي تتطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية عليها وتنتج هذه العمليات عن وجود مبادلة إنتاج المنشأة أو خدماتها مع أطراف خارج المؤسسة واستعمال بعض الموجودات وتحويلها داخل المنشأة من خلال سلسلة من الخطوات تتضمن التصريح بالعمليات وتنفيذها وتسجيلها دفتريا والمحاسبة عن نتائجها سنتناولها فيما يلي[2]:

ا- **التصريح بالعمليات**: تتضمن هذه الخطوة مجموعة السياسات والقرارات الإدارية الخاصة بإجراءات التبادل التجاري وعمليات التحويل أو استعمال الموجودات في أغراض محددة ولتحقيق أهداف معينة.

ب -**تنفيذ العمليات**: تتمثل الخطوة الثانية بالنسبة لعمليات المبادلة التي ينتج عنها مجموعة العمليات التي تمارسها المؤسسة في تنفيذها والتي تم إقرارها والتصريح بها في الخطوة السابقة.

ج - **التسجيل الدفتري للعمليات**: بعد التصريح عن العمليات وتنفيذها وفقا للخطوة الأولى والثانية يتم تسجيل البيانات التي تمت ونفذت في السجلات ودفترياً كخطوة ثالثة.

د - **المحاسبة عن نتائج العمليات**: تأتي خطوة أخيرة متمثلة في تحديد نتيجة العمليات المختلفة. التي قامت بها المنشأة خلال المدة والمحاسبة عن هذه النتائج. ويُعد ضبط البيانات المحاسبية واختبار دقتها من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية بحيث يمكن الاعتماد عليها في رسمالسياسات الإدارية وإتخاذ القرارات.

[1] محمد بشير المغربي؛ نظم المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية؛ دار الجامعات للنشر والتوزيع؛ الإسكندرية؛ 2014؛ص56.
[2] عبد الكريم محمد الحسيني؛ المحاسبة المالية – الأسس النظرية والتطبيقية؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2016؛ ص 83.

3 – **بالكفاءة الإنتاجية:** إن تنمية الكفاءة الإنتاجية تتأتى من تجنب نواحي الإسراف والضياع في إستعمال الموارد المتاحة للمنشأة ويتحقق الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية من خلال استعمال أساليب متعددة من أهمها : إستعمال الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية ودراسة الحركة وأساليب الرقابة على الجودة ويصاحب استعمال هذه الأساليب إجراء بعض التحليلات الإحصائية وإعداد نظام للتقارير الدورية لتدقيق المعلومات خلال المستويات الإدارية المختلفة وقد يتطلب الأمر إعداد برامج تدريبية للعاملين لمساعدتهم في إنجاز المسؤوليات المحددة ورفع كفاءة أدائهم[1].

4- **الإلتزام بالسياسات الإدارية:** التي تمثل القواعد والإجراءات التي تضعها الإدارة للوصول إلى الأهداف المرسومة والتقليل من الأخطاء والسرقة التي قد تحدث والإلتزام بالقوانين واللوائح الملائمة وتحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن إنسياب العمل وكما هو معلوم هناك نوعان من السياسات الإدارية[2]:

النوع الأول: السياسات الإدارية طويلة الأمد.

وهي السياسات التي تضعها الإدارة العليا على مدى زمني بعيد، وتُعد بمثابة المرتكزات الأساسية التي تُبنى عليها الخطط الإستراتيجية للمؤسسة. تهدف هذه السياسات إلى تنظيم العلاقة بين مختلف الوظائف الإدارية، وتحديد التوجهات العامة المتعلقة بمجالات حيوية كالتوظيف، الاستثمار، الإنتاج، الرقابة، والتوسع. وتتميز هذه السياسات بالثبات النسبي، حيث لا يتم تعديلها إلا عند حدوث تغييرات جوهرية في بيئة العمل أو في الهيكل التنظيمي.[3]

النوع الثاني: السياسات الإدارية قصيرة الأمد.

ومن أمثلتها سياسة التمويل وسياسة الإنتاجوسياسة الشراء وسياسة التوزيع وسياسة الإئتمان عند وضع آية سياسة يرتبط الأمر بتحديد الواجبات والمسؤوليات والإجراءات التي يتعين إتباعها عند تنفيذ السياسات. هذا ومن تحديد الواجبات والمسؤوليات يتطلب تفويض أفرادالتنظيم قدراً من السلطة يتناسب مع حجم هذه الواجبات.[4]

5- إعطاء الموظفين الثقة بصحة العمليات والنشاطات المنفذة في مختلف المستويات وفيأماكن متعددة.

6- مساعدة الإدارة في أداء واجباتها بفاعلية وكفاءة من خلال إمداد الإدارة بتحليل البيانات المالية والمشاكل التي تواجه الأنظمة الرقابية والخطط والإجراءات.

[1] مصطفى كمال طه؛ محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية: الأسس النظرية والتطبيقية؛ دار وائل للنشر؛ عمان؛ 2012؛ ص 213.
[2] عبد الحميد أبو نصيرة؛ الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية: مدخل في تقييم وضبط الأداء المالي والإداري؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2010؛ ص 76.
[3] فؤاد مرسي؛ الإدارة العامة والرقابة الإدارية؛ دار الفكر الجامعي؛ الإسكندرية؛ 2012؛ ص 119.
[4] محمود أحمد عبد الفتاح؛ الإدارة الحديثة: المفاهيم والوظائف؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2015؛ ص 135

7-الإستعمال الكفء والاقتصادي للموارد التي تستخدم في المؤسسة وتجنب نواحي الإسراف والقصور في إستعمال الموارد المتاحة بحيث تركز الإدارة جهودها في مراقبة الانحرافات ومتابعتها. وكي يحقق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة أهدافه لابد أن يقوم على مكونات معينة إذ يتوجب على إدارة المنشأة توفيرها وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً.[1]

ثالثا: أهمية نظام الرقابة الداخلية

يتمثل السبب وراء وضع الشركة نظام للرقابة الداخلية في المساعدة على تحقيق الشركة أدائها وربحيتها ومنع خسارة الموارد عن طريق الغش والوسائل الأخرى، إن الرقابة الداخلية يمكن أن تساعد أيضا على ضمان وجود تقرير مالي ممكن الاعتماد عليه والالتزام بالقوانين واللوائح، إن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة يتكون من كثري من السياسات والإجراءاتالخاصةالمصممة لتزويد الإدارة بتأكد معقول بأن الغايات والأهداف اليت تعتقد بأنها هامة للشركة سوف يتم الوفاء هبا.

– إن كل فرد في المنظمة لديه مسؤولية في ضوابط الرقابة الداخلية سواء كانت الإدارة أم مجلس الإدارة أم المراجع بين الداخليين والعاملين الآخرين.

– إن المدير التنفيذي يعتبر مسؤولا تماما كما جيب أن يتحمل مسؤولية تصميم نظام الرقابة الداخلية، وتوفري القيادة التوجيه على المديرينالرئيسيين، وبطبيعة إحلال المديرين وأعضاء العاملين المرتبطين، إن مجلس الإدارة يوفر الحوكمة والإرشاد والإشراف.

– إن المجلس القوي الفعال يعتبر قادرا بشكل أفضل على تحديد وتصحيح محاولات الإدارةفي تخطي ضوابط الرقابة الداخلية، إن الرقابة الداخلية جيب أن تكون ذات دور صريح أو ضمين لتوظيف وظيفة كل فرد في الشركة.[2]

المطلب الثاني: عناصر الرقابة الداخلية.

تعمل أنظمة الرقابة الداخلية بمستويات مختلفة من الفعالية. ويعتمد تحديد فعالية نظام رقابة داخلية معين على تقييم مدى توافر وفعالية عناصره الخمسة – بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والرصد. وتوفر الضوابط الفعالة ضمانًا معقولًا بتحقيق الأهداف المحددة[3].

[1] درويش،بيار عبد العزيز، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في شركات المساهمة الخاصة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، 2021، ص 1-21.

[2] جازولي، مريم ياسمين، تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2018، ص 13-14.

[3] عبد الحميد أبو نصيرة؛ الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية: مدخل في تقييم وضبط الأداء المالي والإداري؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2010؛ ص 82.

بيئة التحكم :

تُحدد بيئة الرقابة، كما تُنشئها إدارة المؤسسة، مسار المؤسسة وتؤثر على وعي موظفيها بالرقابة. يُنشئ قادة كل قسم أو منطقة أو نشاط بيئة رقابة محلية. تُشكل هذه البيئة أساسًا لجميع مكونات الرقابة الداخلية الأخرى، حيث تُوفر الانضباط والهيكلية. تشمل عوامل بيئة الرقابة ما يلي:

النزاهة والقيم الأخلاقية؛

الالتزام بالكفاءة؛

فلسفة القيادة وأسلوب العمل؛

الطريقة التي تقوم بها الإدارة بتوزيع السلطات والمسؤوليات، وتنظيم وتنمية موظفيها؛

السياسات والإجراءات.[1]

تقييم المخاطر :

تواجه كل جهة مخاطر متنوعة من مصادر خارجية وداخلية يجب تقييمها. ويُعد وضع أهداف مترابطة على مستويات مختلفة ومتسقة داخليًا شرطًا أساسيًا لتقييم المخاطر. ويعني تقييم المخاطر تحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة بتحقيق الأهداف، مما يُشكل أساسًا لتحديد كيفية إدارة المخاطر. ونظرًا لاستمرار تغير الظروف الاقتصادية والتنظيمية والتشغيلية، فإن هناك حاجة إلى آليات لتحديد المخاطر الخاصة المرتبطة بهذا التغيير والتعامل معها.

يجب تحديد الأهداف قبل أن يتمكن المسؤولون من تحديد المخاطر واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارتها. تتعلق أهداف العمليات بفعالية وكفاءة العمليات، بما في ذلك أهداف الأداء والأهداف المالية وحماية الموارد من الخسائر. تتعلق أهداف التقارير المالية بإعداد بيانات مالية منشورة وموثوقة، بما في ذلك منع الاحتيال في التقارير المالية. تتعلق أهداف الامتثال بالقوانين واللوائح التي تحدد الحد الأدنى من معايير السلوك.

إن عملية تحديد المخاطر وتحليلها عملية مستمرة، وهي عنصر أساسي في نظام رقابة داخلية فعال. يجب تركيز الاهتمام على المخاطر على جميع المستويات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارتها. قد تتعلق المخاطر بعوامل داخلية وخارجية. بعد تحديدها، يجب تقييمها.

تتطلب إدارة التغيير تقييمًا مستمرًا للمخاطر وتأثيرها على الضوابط الداخلية. تتغير البيئات الاقتصادية والصناعية والتنظيمية، وتتطور أنشطة الكيانات. لذا، لا بد من وجود آليات لتحديد الظروف المتغيرة والتعامل معها.[2]

[1] عبد العزيز عبد الغني خليفة؛ الرقابة الداخلية والحوكمة في المؤسسات؛ دار المشرق العربي؛ القاهرة؛ 2017؛ ص 89.
[2] عبد الفتاح لطفي؛ مفاهيم معاصرة في نظم الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2014؛ ص 65.

أنشطة الرقابة :

أنشطة الرقابة هي السياسات والإجراءات التي تضمن تنفيذ توجيهات الإدارة. فهي تضمن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر التي تعيق تحقيق أهداف الكيان. تُمارس أنشطة الرقابة في جميع أنحاء المؤسسة، على جميع المستويات، وفي جميع الوظائف. وتشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة، مثل الموافقات، والتفويضات، والتحقق، والمطابقة، ومراجعة الأداء التشغيلي، وأمن الأصول، وفصل المهام.

عادةً ما تتضمن أنشطة الرقابة عنصرين: سياسة تُحدد الإجراءات الواجب اتخاذها، وإجراءات لتنفيذها. يجب تنفيذ جميع السياسات بعناية ووعي واتساق[1].

المعلومات والاتصالات :

يجب تحديد المعلومات ذات الصلة، وجمعها، وتوصيلها بالشكل والإطار الزمني المناسبين لتمكين الأفراد من أداء مسؤولياتهم. يجب أن يكون التواصل الفعال شاملاً، من أعلى إلى أسفل، ومن خلال المؤسسة. يجب أن يتلقى جميع الموظفين رسالة واضحة من الإدارة العليا مفادها أن مسؤوليات الرقابة يجب أن تؤخذ على محمل الجد. يجب أن يفهموا دورهم في نظام الرقابة الداخلية، وكيفية ارتباط الأنشطة الفردية بعمل الآخرين. يجب أن تكون لديهم وسيلة لتوصيل المعلومات المهمة إلى الجهات المعنية .[2]

المطلب الثالث: إطار عمل الرقابة الداخلية

– الإطار المتكامل (COSO):

هو إطار واسع الاستخدام حول العالم تم نشره من قبل لجنة المنظمات الراعية التابعة تريدواي (COSO)، ويهدف الإطار إلى ما يلي:

مواجهة التحديات الرئيسية التي تفرضها بيئة الأعمال المعقدة بشكل متزايد.

مساعدة المؤسسات على تصميم وتقييم وإدارة أنظمة الرقابة الداخلية بشكل أفضل.

مكونات إطار عمل الرقابة الداخلية cosoعلى مكونات رئيسة :

بيئة الرقابة والمبادئ التي ترتبط بها هي: الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية، ومسؤولية مجلس الإدارة أو المسؤول الأول في الإشراف والرقابة، وإنشاء الهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، والإلتزام بتوظيف وتطوير الكفاءات وتعزيز المساءلة.

[1] سمير محمد عبد الغني؛ إدارة الأعمال والرقابة الداخلية؛ مكتبة الرشد؛ الرياض؛ 2015؛ ص 82.

[2]Kansas State University، Internal Audit، "Internal control components"، Kansas State University، https://www.k-state.edu/internalaudit/internal-controls/ internalcontrols.html ،17:22. ،16 ماي 2025.

تقييم المخاطر والمبادئ التي ترتبط بهاهي: تحديد الأهداف المناسبة، تحديد

وتحليل المخاطر، وتقييم مخاطر الاحتيال وتحديد وتحليل التغييرات المهمة.

أنشطة الرقابة والمبادئ التي ترتبط بها هي: اختيار وتطوير أنشطة الرقابة، واختيار وتطوير الرقابة على تقنية المعلومات، تطبيق أنشطة الرقابة من خلال السياسات والإجراءات.

المعلومات والتواصل والمبادئ التي ترتبط بها هي: استخدام معلومات ذات

صلة وجودة لتطبيق الرقابة الداخلية، والتواصل الداخلي والخارجي لتفعيل النظام الرقابي.

المراقبة والمتابعة والمبادئ التي ترتبط بها هي: إجراء تقييم مستمر و/

أو منفصل لمكونات الرقابة الداخلية والتقييم والإبلاغ عن جوانب القصور في الرقابة الداخلية.[1]

المبحث الثاني: الإطار النظري حول التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار

تعرف التقارير المالية بأنها: عرض منظم للبيانات المالية (كالميزانيات وقوائم الدخل) يخدم أغراض الرقابة واتخاذ القرار، ويربطها بفعالية القرار التي تعني: اختيار البدائل المالية الأمثل بناءً على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب .

المطلب الأول: ماهية حول التقارير المالية

أ_ مفهوم التقارير المالية

1 التقارير المالية Financial Reporting: تعد القوائم المالية جزءا من التقارير المالية حيث تقوم الشركة بإعدادها استجابة لزيادة مطالب واحتياجات المستخدمين لها ومن المستحيل عمليا في ظل بيئة الأعمال اليوم تلبية تلك المتطلبات والاحتياجات من خلال القوائم المالية الأساسية فقط، بسبب الكم الهائل والكبير من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية.ي.[2]

2– التقارير المالية: حجر الأساس للنظام المحاسبيّ في أيّ مُؤسّسة، ويُعتمَد عليها في تقييم الأداء المالي، والتأكّد من سَير خُطّة العمل بشكلٍ صحيح لتحقيق النُّمُوّ والأرباح في المستقبل، ويُمكن تعريفها بأنّها تحليل ومراجعة شاملة للقوائم المالية التي تحوي الأنشطة المالية للمؤسّسة خلال فترة مُعيَّنة، بحيث تشمل قِيَم الأرباح والخسائر، والمصروفات والنفقات، وتكاليف الإنتاج، وغيرها من المعلومات المالية المهمة.[3]

---

[1] وزارة المالية، نشرة أنظمة الرقابة الداخلية، العدد 5، أغسطس 2022، ص 2-3، https://www.mof.gov.sa ، 17 ماي 2025، 14:37.

[2] الزبيدي، البشير، وأ.د. السعيدي، يحيى، "جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد الثاني، العدد التاسع، ص87، 17:08.

[3] Abdel Latif, B.، "التقارير المالية: أهميتها وأنواعها"، Sharjah24، 8 أكتوبر 2024، https://sharjah24.ae/ar/Articles/2024/10/09/NJ449، 16 ماي 2025.

3_عرفت بأنها المنتج النهائي للمحاسبة واعدت لغرض امداد المستفيدين منها تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، والقوائم المالية جزء من التقارير المالية ، وعرفت بأنها تقارير سنوية أو نصف سنوية أو شهرية ومستخدمي المعلومات على اطلاع مستمر، وعرفت بأنها القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات عن فترة زمنية محددة تقل مدتها عن سنة مالية كاملة. وعادة ما تكون عن فترة ثلاثة أشهر.[1]

4_ عرف مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB2010 التقارير المالية بأنها عبارة عن تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية، الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لإتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للشركة، وتقييم أداء المدراء ومجلس الإدارة لتلك المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية.[2]

ب_اهداف التقارير المالية:

- ✓ وتتمثل فيما يلي:
- ✓ توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين.
- ✓ توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد درجة عدم التأكد المحيطة بها.
- ✓ توفير المعلومات المتعلقة بالموارد للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة.
- ✓ توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها.
- ✓ توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.
- ✓ توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها.
- ✓ توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.[3]

ج_ أهمية التقارير المالية

يعتمد المدراء وصانعو القرار على التقارير المالية لتقييم الوضع المالي للمُؤسَّسة، واتِّخاذ القرارات السليمة بناءً على ذلك فيما بعد، والتعرُّف إلى المجالات التي يُمكن من خلالها زيادة الأرباح والإيرادات وتطويرها، والمساعدة على التخصيص الفَعّال للموارد، والقدرة على تقييم مدى نجاح الاستراتيجيات المتَّبعة في أعمال المؤسَّسة.

---

[1] د. مصطفى نجم البشاري علي، وأ. محمد حسين حسن عبد الرحمن، "الرقابة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة (Internal Control and Its Impact on the Quality of Published Financial Reports)"، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، رمضان 1439هـ / ماي 2018، ص 320.

[2] لحياري، عبد الله يوسف، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمّان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 20.

[3] زبيدي البشير ،أ.د.سعيدي يحيى ،مرجع سبق ذكره ص88 .

وتُزوّد التقارير المالية المستَثمرين والمساهِمين فيها بالبيانات المهمّة جميعها؛ لتحديد قيمة الأرباح التي سيحصلون عليها، ومدى احتمالية زيادة هذه الأرباح في المستقبل، كما تساعد على اتّخاذ القرارات الصائبة المتعلّقة باستمرار الاستثمار المستَقبَليّ في المؤسَّسة؛ من خلال مقارنة أرباح الشركة بالأرباح التي يُمكن الحصول عليها من الشركات الأخرى المنافِسة، أمّا المقرِضون والدائِنون، فيلجؤون إلى التقارير المالية؛ لتقدير السيولة المالية في المؤسّسة، واستقرارها المالي، للموافقة على إعطائها القروض والديون، وتحديد الشروط وأسعار الفائدة وفقاً للمعلومات الواردة في تلك التقارير.[1]

المطلب الثاني: انواع التقارير المالية

الميزانية العامة:

هي أنموذج لتصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للوحدة المحاسبية في وقت زمني هو تاريخ إعداد القائمة وعليه فإنها تحتوي على أرصدة الحسابات التي تعكس الوضع المالي والمتمثلة بالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية [2]

حساب الارباح والخسائر:

تبين قائمة المبالغ المستحصلة من قبل المؤسسة كالدخل أو نتيجة أعمال وأداء المؤسسات أي نتيجة بيع والشراء أو الأنشطة التشغيلية فهي تفسر بعض التغيرات وليست كلها التي طرأت على الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانية أول المدة وآخر المدة.[3]

قائمة حقوق المساهمين:

تبين هذه القائمة مبالغ التغيرات ومصادرها في حقوق المساهمين ويمكن أن تشمل حقوق الملكية البنود الآتية: الأسهم الممتازة والأسهم العادية بالقيمة الاسمية الإحتياطي القانوني رأس المال الإضافي الأرباح المحتجزة وأسهم الخزينة ومخصص التقويم خاص بالإستثمار بأسهم شركات أخرى مخصص ترجمة العملات الأجنبية المتراكم. [4]

قائمة التدفقات النقدية:

تبين قائمة التدفقات والمبالغ المصروفة النقدية المقبوضات والمدفوعات النقدية في المدة التي تحصل فيها هذه التدفقات والتي تصنف إما تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الإستثمارية أو الأنشطة التمويلية، وكما تزود إفصاحات ملحقة ترفق بهذه القائمة بالنسبة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية غير النقدية، وإن بيانات التدفق تساعد في تفسير التغيرات في قوائم المركز المالي المتعاقبة

[1] Abdel Latif, B ، مرجع سبق ذكره16:08./15/04/2025
[2] عبد الكريم محمد الحسيني؛ المحاسبة المالية – الأسس النظرية والتطبيقية؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2016؛ ص 159.
[3] أحمد حامد حجاج؛ المحاسبة المالية: المفاهيم والتطبيقات؛ دار الجامعة الجديدة؛ الإسكندرية؛ 2015؛ ص 142.
[4] فؤاد خليفة؛ إعداد وتحليل القوائم المالية؛ دار المعرفة الجامعية؛ الإسكندرية؛ 2017؛ ص 156.

وتكمل المعلومات التي تزودها قائمة الدخل. ومن الملاحظ أن العديد من العمليات تنعكس في أكثر من قائمة مالية واحدة وبذلك نحتاج إلى المجموعة الكاملة لهذه التقارير من أجل تقويم الأثر الكلي للعمليات والأحداث ذات الأثر المالي بالنسبة للمؤسسات.[1]

الإيضاحات والجداول الإضافية:

تحتوي التقارير المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى على سبيل المثال ويمكن أن تحتوي على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستعملين حول بنود في الميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر ويمكن كذلك أن تحتوي على إيضاحات، وعدم التأكد الذي يؤثر في المنشـــأة وأية موارد والتزامات غير معترف بها في قائمة المركز المالي ويمكن أن توفر على شـــكل معلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية وعن التأثير في المنشأة منج تغير الأسعار. [2]

- التقرير المالي الدوري: هو التقرير الذي يتم إعداده خلال فترة زمنية معينة يتم تحديدها من خلال الإدارة أو بالاعتماد على القوانين داخل المؤسسة.
- التقرير المالي غير الدوري: هو التقرير الذي يتم إعداده بناءً على تعليمات أو ظروف خاصة.[3]

المطلب الثالث:أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية

تعتبر البيانات المحاسبية هي نتائج أعمال المؤسسات تنشر على شكل قوائم مالية، لذلك تعتبر تلك المعلومات في المصدر الرئيسي ا لمستثمرين الخارجيين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والمفاضلة في الاستثمار بين الشركات، وإن الضعف في تلك البيانات والقوائم يز يد من مخلوف المستثمرين وبالتالي يصعب الإختيار الاستثمار في المؤسسة.

بعد نظام الرقابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية، وأن المستثمرين بحاجة المعرفة نتائج اجراء تقييم لمدى قوة هذا النظام، وعلى الإدارة أن تعترف بمســـئوليتها في المحافظة على تطبيق نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وأنه من الضـروري وجود مقاييس يمكن على أسـاسـها تقييم فاعلية الرقابة الداخلية، كذلك توفير تأكيدات مسئولة بالموافقة على العمليات المالية المعمول بواسـطة ادارة المنشـأة ومع هذا فإن تقرير السـابق الخارجي يجب أن يتضـمن نقاط الضـعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية وعليه الحصـــول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضـــمن الرقابة والمدقق والنظام المحاســـبي واجراءات الرقابة للتخطيط عملية التدقيق .[4]

اللعب إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة دوراً هاماً في الحد من الأخطاء المقصودة وغير مقصودة، ويتفاوت قوة نظام الرقابة الداخلية من شركة الأخرى ويعتمد ذلك على كبر حجم نشاطها وكفاءة الموظفين ومؤهلاتهم، وتكمن أهمية الرقابة كما ذكرنا سـابقاً ليس فقط اكتشـاف الأخطاء والاختلاسـات بل تلعب دوراً رئيسـياً في تعزيز مصـداقية وجودة التقارير المالية، وجودة

[1] عبد الغني عبد الخالق؛ القوائم المالية: تحليلها وتفسيرها؛ دار الفكر الجامعي؛ الإسكندرية؛ 2016؛ ص 119.
[2] بقيار عبد العزيز درويش، مرجع سبق ذكره ص 43 .
[3] نظام البيان، "ماهي التقارير المالية؟ | ماهي أهم الأنواع والأهداف التي يجب عليك معرفتها كمحاسب؟"، Bayansoft، متاح على: https://bayansoft.com/التقارير-المالية، تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025.
[4] عبد العزيز عبد الغني خليفة؛ الرقابة الداخلية والحوكمة في المؤسسات؛ دار المشرق العربي؛ القاهرة؛ 2017؛ ص 132.

التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين، لذلك وجود نظام رقابي قوي وفعال يقتل من اختبارات المناقين وتقليل الخوف لدي المستثمرين لان المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تستخدم من قبل جهات عديدة والحكومة الضرائب المستثمرين الخ) لذلك يستدعي أن يتوفر فيها الجودة، لضمان صحة القرارات المبنية على تلك المعلومات.

لذلك جاءت الدراسة للقياس أثر نظام الرقابة الداخلية بمكوناتها البيئة الرقابية الانشطة الرقابية تقييم المخاطرة المعلومات والاتصال والمراقبة والضبط الداخلي على جودة التقارير المالية ملائمة المعلومات التمثيل الصادق، القابلية للفهم، والقابلية المقارنة).[1]

المطلب الرابع: مفهوم وأهمية وخطواتاتخاذ القرار:

1– مفهوم القرار: تعنى كلمة القرار البت النهائي واإلدارة المحددة لصانع القرار بشأن ما يجب وما يجب فعله للوصول الى الهدف.

• والقرار هو مسار يختاره المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة إلنجاز الهدف أو أألهداف التي يبتغيها لحل المشكلة التي تشغله.

• يُعرّف Russo القرار بأنه: "بديل من بين البدائل المتاحة، • ويعرفه Bergeron بأنه: "عملية تسمح باالختيار بين عدة بدائل"،

• وحسب franklin & Terry:" اختيار انطالقا من بعض المعايير، لكيفية التصرف بين سلوكين أو عدة سلوكيات ممكنة"،[2]

أ/1–مفهوم اتخاذ القرار:

هو وجود مجموعة من البدائل فوجود هده المجموعة الامر الدي ينشئ مشكلة فيلجا عنه الاختيار بين هده البدائل واتخاذ القرار الصحيح، كما عرف أيضا على انه عملية إنسانية وهو المسلك الدي يعتقد بأنه الأحسن كما أن اختيار القرار هو مزيج من التفكير والبث والفعل. *هو الاختيار الدي يتم عن طريق أعضاء الجماعة من بين عدة مقترحات والحلول البديلة

المتاحة لهم أو هو حصيلة تفاعل أعضاء التنظيم مع بعضهم البعض.[3]

المفهوم الاجرائي:

هو اختيار البديل من بين مجموعة من البدائل وتفضيل إحداهما بناء على معلومات دقيقة لتحقيق الاهداف المسطرة من قبل المسير أو المنظم فهو عملية جوهرية وأساسية في كل منضمة أو مؤسسة فهو العمود الفقري لها.

ب/أهمية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

[1] محمد حيدر موسى شعت، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة ا لإسلامية بغزة، أكتوبر 2017، ص 53.

[2] د. طاهر حس، مقرر اتخاذ القرار وإدارة الأزمات (Decision Making & Crises Management)، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة، 2019، ص 2.

[3] صالح بن نوار، التنظيم في المؤسسات الصناعية، ط 2، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، 2010، ص 77–87.

يعتبر الأساس من عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية، هو الأهداف التي يسعى المدير إلى تحقيقها بعد تنفيذ القرار، ويمكن تحديد أهم الأهداف المرجوة من اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، في العناصر الآتية:

توفر عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية القدرة على تحليل وتقييم المواقف والوضعيات التي تمر بها هذه المؤسسة، انطلاقا من حل المشاكل الإدارية تساهم تحليلات اتخاذ القرار من إكساب مديري المؤسسة الخبرة والتعلم بزيادة قدرات التحكم في الوظائف، مما يساهم في زيادة مستوى الأداء الإداري والمالي والعمل على التحسين المستمر لأنشطة المؤسسة ، وعليه فإن تخاذ القرار هو نشاط يهدف لحل وضعية أو مشكلة ما حلا مقبولا ، مع تحديد الموارد والمعلومات المتوفرة لدعمها، وتحديد مدى جودتها، حيث تساعد مثل هذه العوامل المنظمة على فهم القرارات مما تجعلها أكثر فعالية.[1]

ج/خطوات اتخاذ القرار :هناك خمس خطوات تضم عملية اتخاذ القرار

1- تشخيص المشكلة إن التعرف بالمشكلة وتحديد أبعادها والبحث في الأسباب الرئيسية لحدوثها والتعرف على أغراض وأثار هذه المشكلة أي استعداد الباحث للتعرف على المشكلة من خلال استخراج تلك النقاط الجوهرية التي تتميز بها ومعرفة كيف كان حدوث المشكلة.

2- تحليل المشكلة بعد التعرف على المشكلة وتحديد أبعادها تأتي مرحلة تحليلها عن طريق تحديد طبيعتها وحجمها ومدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل لها وتحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لحلها ومصادرها.

3- إيجاد البدائل وضع عدة بدائل كحل بديل، فلكل مشكلة عدة حلول من النادر أن تجد حل واحد لها، فمثلا لدينا مشكلة تدني مستوى كفاءة التعليم من بين البدائل الموجودة وضع أساليب تدريس جديدة، اقتراح برامج أكاديمية، الاستعانة بوضع حوافز تشجع التلاميذ والمعلمين، وبذلك فالبدائل تتعدد درجاتها وأفضليتها انطلاقا من هذا و الحل البديل له شرطان:

1-يؤدي هذا البديل إلى تحقيق بعض النتائج التي يسعى إليها صاحب القرار.

2-اختيار هذا البديل المناسب تتوفر فيه الإمكانيات اللازمة لتنفيذه في حالة عدم توفر هاذين الشرطين يتعين على متخذ القرار استبعاد هذا البديل وتعويضه ببديل أخر تتوفر فيه.

4- تقييم البدائل: تعتبر هذه المرحلة من بين المراحل الفكرية الصعبة، هنا يقوم الباحث بعملية مفاضلة بين البدائل.

5- اختيار الحل الملائم (اتخاذ القرار):

اختيار بديل أو حل من البدائل المقترحة على أن يكون ملائم وبإمكانه أن يصل إلى نتائج جيدة.

[1]رمضاني، عفيف، ومكيد، علي، "أثر تقرير التدقيق المالي على عملية اتخاذ القرار: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، ديسمبر 2021، ص 405–423، والاستشهاد ص 408.

6- متابعة تنفيذ القرار فمتخذ القرار عليه أن يتابع ويراقب قراره، إذا كان كحل أمثل للمشـــكلة المطروحة فعلى الباحث أن ينقل قراره للآخرين ويشرح أبعاده ويقنعهم بهذا البديل .[1]

المبحث الثالث:الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولتموضوع الدراسة ومن ضمنها.

المطلب الاول:الدراسات السابقة

الدراسة 1: (جدي سمراء،2016/2017 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. بعنوان دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة عينة من المؤسسات) ،حيث اعتمدت الباحثة على الدراسة التطبيقية الميدانية ذات الطابع الوصفي التحليلي، واعتمدت على المنهج الكمي في معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS (الإصدار 22).لاختبار الفرضيات وتحليل استجابات العينة المدروسة ولمعالجة الإشكالية : ما دور الرقابة الداخلية في تحسين مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية في تحسين مصداقية المخرجات المحاسبية، ومن ابرز النتائج المتوصل إليها: ساعد في تطور الرقابة الداخلية ومفهومها تضافر العديد من العوامل أهمها انفصال الملكية عن الإدارة إلى جانب تطور المؤسسات شكلا وحجما وتعدد فروعها إلى جانب سعي الإدارة للمحافظة على رأسمال المؤسسة واستخدام الحاسوب في المؤسسة الاقتصادية.

- علاقة الرقابة الداخلية بالمخرجات المحاسبية تتمثل في الهدف المرجو الوصول إليه من اعتماد نظام الرقابة الداخلية، عن طريق الرقابة المحاسبية ومكونات الرقابة الداخلية والمتمثل في دقة التقرير وبالتالي دقة القوائم المالية بمعنى خلوها من الأخطاء الجوهرية التي من شأنها تحريفها والذي يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من قبل مستخدميها.

- يستمد نظام الرقابة الداخلية فعاليته من فعالية كل مكون من مكوناته وتكاملها فيما بينها ومن إدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

- وجود نظام رقابي فعال بالمؤسسة يضفي المصداقية على قوائمها المالية والتقارير الأخرى التي تمثل في مجملها مخرجات النظام المحاسبي، وبالتالي منح أساس سليم للأطراف ذوي الصلة بالمؤسسة الذي يعتمدونه في اتخاذ قراراتهم. وعلى العكس من ذلك فالنظام الرقابي الضعيف يتسبب عنه فقدان الثقة في التقارير المالية وقد تنشأ عنه قرارات خاطئة من قبل متخذي القرار.
- الفضائح المالية التي عانت منها العديد من المؤسسات العالمية كشركة اترون وولدكوم وغرارها من الشركات تسببت في تصاعد الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وسن القوانين التي من شأنها دعم نظام الرقابة بالمؤسسة.

[1]د. ساسي هادف نجاة، نظرية اتخاذ القرارات في المؤسسة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص 7-8.

دراسة 2:(أحلام عكسة ،2016/2015 رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. بعنوان أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية)،حيث تم الإعتماد على المنهج الاستنباطي وذلك باتباع الأسلوب الوصفي التحليليكما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الشق الذي يتعلق بدراسة تجربة الجزائر من خلال مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، ولمعالجة الإشكالية: ما هي أهم التغيرات الحديثة التي طرأت على المفاهيم والممارساتالمحاسبية؟ وما مدى مساهمة هذه التغيرات في رفع درجة جودة القوائم المالية ؟ وما هو واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر؟ ،التي تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى التغير في جودة القوائم المالية وذلك في ضوء ما أحدثته التغيرات الأخيرة في المفاهيم والممارسات المحاسبية وما أدت إليه من تغييرات في نوعية وشكل ومحتوى القوائم المالية ، ومن ابرز النتائج المتوصل إليها: إن المستوى الرفيع من المفاهيم والممارسات المحاسبية الحديثة يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء على معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق الاقتصادية، ويساعد هذا الأمر على أن تحقق القوائم المالية هدفها وهي تلبية حاجات ومتطلبات الأطراف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

– كان لنموذج القيمة العادلة أكبر أثر في تغيير المفاهيم والممارسات المحاسبية الحديثة الأخرى كمفهوم مبدأ الحيطة والحذر الذي تم التخفيف من حدته، وكذلك أسس الاعتراف والتحقق والجوهر أكثر أهمية من الشكل القانوني .

– ضعف استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام بما يحمله من مفاهيم ومبادئ وممارسات جديدة فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.

- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة هو أمر يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة غير ممكن، فالتطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة وهو ما لا يتحقق في حالة الجزائر الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.[1]
- **دراسة3:(غوالي محمد بشير (2004): دراسة غوالي محمد بشير مذكرة ماجستير بعنوان دور المراجعة في تفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسة جامعة ورقلة)**،

– حيث سعى الباحث إلى وصف تحليل العلاقة بين المراجعة والرقابة الداخلية من خلال دراسةنظريةتطبيقية ، وتطرقت إلى الإشكالية التالية إلى أي مدي يمكن اعتبار المراجعة أداة رقابية؟،ولقد خرج بنتائج التالية وهي:من الضروري إنشاء نظام رقابة داخلية ،وإنشاء أو تكوين مصلحة خاصة بالمراجعة الداخلية ، تقيم المزرعة وإدراجها في المحاسبة، البحث عن وسائل تخزين أكثر كفاءة عن طريق الإيجار،ويجب على المراجع يكون يقض وحذر في مهمته ويجب الحفاظ على كل شروط ومكونات الرقابة الداخلية وواجباا،ولا ينضر للمهمة من جانب المالي وإذا رأى أي ضغوط أو انه لا يستطيع العمل بحرية فيترك المهمة

[1] أحلام عكسة؛ أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية؛ أطروحة دكتوراه؛ جامعة قاصدي مرباح – ورقلة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ 2016/2015؛ ص 145–152.

لغيره من الكفاءات او اتخاذ إجراءات المناسبة وعلاما أن المراجع هو محل ثقة مستخدمي القوائم المالية والإدارة،ضرورة اهتمام المراجع بتقنيات الكمية لها من أهمية في اختيار وتقدير اتمع الإحصائي والمراد فحصه،ضرورة تطبيق المراجع معايير أداء المهني بعناية، ومحاولة التعرف والفهم الجيد للمسببات الأخطاء والغش وذالك لمنع وقوعها.

- **دراسة4: (للباحث الطيب الوافي2011-2012 مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان دور أهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشرق الجزائري)**،حيث اعتمد الباحث على منهج وصفي لتحليل المفاهيم النظرية المتعلقة بنظام المعلومات واتخاذ القرار، مدعومًا بتحليل ميداني لواقع مؤسسة مجمع الإسمنت بالشرق الجزائري، وذلك لمعالجةالاشكالية المطروحة ما الدور الذي يلعبه نظام المعلومات في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ومجمع اسمنت الشرق الجزائري تحديد أو أهميتها في تحقيق تطلعاتها؟ تهدف هذه الدراسة إلى التعريف على ماهية كل من نظام المعلومات وتطبيقاتها في واقع المؤسسةالاقتصادية وكذا عملية اتخاذ القرار بتحليل أبعادها مع الاهتمام بإبراز اليات الربط بينهما من خالل تأكيد دور نظام المعلومات وأثرها في عملية اتخاذ القرار في مجموعة شركات مجمع الاسمنت الشرق الجزائري ومن أهم النتائج الموصل إليها في هذه الدراسة هي أن لنظام المعلومات أهمية بالغة في المؤسسة وذلك من خلال أثرها الفاعل في إيصال المعلومات وتسهيل الالمام بمكونات الواقع وتفاعلاته وتأمين مقدرة اكتشاف مجمع الاسمنت الفجوات في النظام.

المطلب الثاني: الدراساتالأجنبية:

دراسة 1:(محمد حامد مجيد السامرائي The Impact of Internal Control System on the Quality of Financial Reports:2016)، حيث اعتمد الباحث على دراسة تطبيقية ميدانية ذات طابع وصفي تحليلي، استخدمت المنهج الكمي لتحليل البيانات بالاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات ، ولمعالجة الإشكالية التالية: ما اثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده على جودة التقارير المالية بأبعادها في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟ ، هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ومن أبرزالنتائج:

1- بينت النتائج أن مستوى البيئة الرقابية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كانت مرتفعة.

2-أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن مستوى الأنشطة الرقابية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كانت مرتفعة.

دراسة 2: (BAYAR ABDULAZEEZ DARWESH،2021 رسالة ماجستير جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا كلية العلوم الاقتصادية والإدارية / قسم المالية و المحاسبة)، بعنوان أثر نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية دراسة ميدانية في شركات المساهمة الخاصة في العراق ، حيث اعتمد الباحث على دراسة تطبيقية ميدانية تعتمد

المنهج الوصفي التحليلي، استخدمت أدوات إحصائية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة في بيئة واقعية تخص الشركات العراقية،ولمعالجة الإشكالية التالية : ماهو تأثيرنظامالرقابةالداخليةفيجودةالبياناتالماليةلشركاتالمساهمةالخاص ، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وأثره في نوعية التقارير المالية في المؤسسات بشكل عام و في الشركات المساهمة الخاصة العراقية بشكل خاص، كما تهدف المعرفة أثر البيئة الرقابية ومكوناتها والانشطة الرقابية وتقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات والمراقبة في خصائص المعلومات المحاسبية ، ومن ابرز النتائج المتوصل إليها: وجود علاقة الإرتباط وأثر بين نظام الرقابة الداخلية بأبعاده الخمسة البيئة الرقابية ومكوناتها والانشطة الرقابية وتقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات والمراقبة في جودة التقارير المالية، كما ان هناك علاقة الإرتباط وأثر بين نظام الرقابة الداخلية بأبعاده الخمسة في التمثيل الصادق لجودة التقارير المالية.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة اتضح لنا جليا إن الدراسة الأولى ركزت على التعرف على الدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية في تحسين مصداقية المخرجات المحاسبية واكدت علاقة الرقابة الداخلية بالمخرجات المحاسبية تتمثل في الهدف المرجو الوصول إليه من اعتماد نظام الرقابة الداخلية، أما الدراسة الثانية فركزت بتسليط الضوء على مدى التغير في جودة القوائم المالية وذلك في ضوء ما أحدثته التغيرات الأخيرة في المفاهيم والممارسات المحاسبية وما أدت إليه من تغييرات في نوعية وشكل ومحتوى القوائم المالية ،بينما الدراسة الثالثة فركزت على ضرورة أنشاء نظام رقابة داخلية وإنشاء تكوين أو مصلحة خاصة بالمراجعة الداخلية، اما دراسة الرابعة بينت دور الذي يلعبه نظام المعلومات في عمليات أتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية ،في حين ان الدراسة الخامسة ركزت على بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان اما الدراسة السادسة فأهتمت بالتعرف على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وأثره في نوعية التقارير المالية في المؤسسات بشكل عام و في الشركات المساهمة الخاصة العراقية بشكل خاص، كما تهدف المعرفة أثر البيئة الرقابية ومكوناتها والانشطة الرقابية وتقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات والمراقبة في خصائص المعلومات المحاسبية[1] .

ولكن مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

1الزمن: كانت دراسة هذا الموضوع خلال الفترة 2024/2025.

2المكان: أجريت هذه الدراسة في ولاية ورقلة.

3 أداة الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على أسلوب الاستبيان الموزع على محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

4 قطاع الدراسة: كانت الدراسة في القطاع الخاص

5 الهدف: تهدف دراستنا الي دور الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية في التأثير على دقة التقارير المالية وفعالية إتخاذ القرار

[1] جدي سمراء؛ دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ أطروحة دكتوراه؛ جامعة قاصدي مرباح – ورقلة؛ 2017؛ ص 112–119.

- **أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة**

- **أولًا: أوجه التشابه**

1. **التركيز على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية** :جميع الدراسات، سواء الوطنية أو الأجنبية، اتفق ت على أن وجود نظام رقابة داخلية فعّال يسهم في تحسين جودة ومصداقية التقارير المالية، ويُعد أحد الأسس الجوهرية لدعم اتخاذ القرار السليم.

2. **استخدام المنهج الوصفي التحليلي** :اعتمدت أغلب الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بدراسات ميدان ية أو أدوات إحصائية، مما يعكس طبيعة الموضوع المرتبطة بتحليل العلاقة بين متغيرات عملية داخل المؤسسات.

3. **أهمية الشفافية والمصداقية في التقارير المالية** :اتفقت الدراسات على أن جودة القوائم المالية لا تتحقق إلا من خلال ا لالتزام بممارسات محاسبية سليمة ونظام رقابي محكم، وهو ما يزيد من ثقة المستخدمين بها[1].

- **ثانيًا: أوجه الاختلاف**

1. **في نطاق الدراسة ومجال التطبيق** :ركزت الدراسات الوطنية على المؤسسات الجزائرية بخصوصياتها التنظيمية والمالية، بينما تناولت الدراسات الأجنبية قطاعات مختلفة مثل شركات الأدوية في الأردن أو الشركات الخاصة في العراق، ضمن بيئات أكثر تطورًا في الأنظمة المالية.

2. **في المتغيرات المدروسة** :بينما اهتمت بعض الدراسات (مثل دراسة أحلام عكسة) بالتغيرات في المفاهيم المحاسبية وجودة القوائم المالية، ركزت دراسات أخرى (مثل السامرائي وداروبش) على مكونات الرقابة الداخلية بشكل تفصيلي، وقياس أ ثرها الكمي على التقارير المالية.

3. **في الأدوات الإحصائية والمنهجية** :اعتمدت الدراسات الأجنبية بشكل أكبر على التحليل الكمي الدقيق باستخدام أد وات متقدمة لقياس العلاقة بين المتغيرات، في حين أن بعض الدراسات الوطنية اكتفت بالتحليل الوصفي أو لم تفصل بد رجة كافية في اختبار الفرضيات.

[1] جدي سمراء؛ دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية؛ أطروحة دكتوراه؛ جامعة قاصدي مرباح – ورقلة؛ 2017؛ ص 112–119.

4. **في التوجه نحو اتخاذ القرار** :عدد محدود من الدراسات (مثل دراسة الطيب الوافي) تناولت بشكل صريح العلاقة بين نظا م المعلومات المحاسبي واتخاذ القرار، بينما ركزت أغلب الدراسات الأخرى على الرقابة والمخرجات المحاسبية دون التطرق الم باشر إلى عملية اتخاذ القرار الإداري[1].

[1] السامرائي، محمد حامد مجيد؛ أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؛ رسالة ماجستير؛ جامعة الشرق الأوسط – الأردن؛ 2016؛ ص 73–79.

خلاصة الفصل

بعد التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري لكل من الممارسات المحاسبية، أنظمة الرقابة الداخلية و التقارير المالية، وفعالية اتخاذ القرار يتضح أن هذه العناصر مترابطة بشكل وثيق ومتكامل، وتشكل الأساس الذي تقوم عليه جودة الأداء المالي والإداري داخل المؤسسات الاقتصادية. فقد بينا أن الممارسات المحاسبية السليمة تساهم في إنتاج تقارير مالية دقيقة وموثوقة، تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة، كما أشرنا إلى دور أنظمة الرقابة الداخلية وذلك من خلال مكوناتها الأساسية التي تشمل بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، والمتابعة، وذلك وفقًا لإطار COSO المعتمد دوليًا ،و في ضمان موثوقية هذه الممارسات وتقليل المخاطر، مما ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية ،وفيما يتعلق بالتقارير المالية، فقد تم التأكيد على دورها المحوري في نقل المعلومات المالية إلى الأطراف المعنية، حيث تشكّل الأساس الذي يُبنى عليه اتخاذ القرارات الإدارية والمالية. وتزداد فعالية هذه القرارات بقدر ما تتسم التقارير المالية بالدقة والشفافية والوضوح، و قد ظهر الترابط الوثيق بين كل من الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية كعاملين محوريين يؤثران بشكل مباشر على دقة التقارير المالية، ومن ثم على قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة وهذا كل ما تطرقنا له في المبحث الأول و الثاني.

كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت أحد متغيرات الدراسة من خلال استعراض أهم جوانبها وحاولنا مقارنتها مع دراستنا الحالية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لدى عينة من محافظي الحسابات بورقلة

تمهيد:

في بيئة الأعمال المعاصـرة، أصـبحت دقة المعلومات المالية وجودتها عنصـرًا أسـاسـيًا لاتخاذ قرارات فعالة. ويُعد كل من نظام المعلومات المحاسـبية وأنظمة الرقابة الداخلية من العوامل المهمة التي تسـهم في تحسـين دقة التقارير المالية وتعزيز ثقة متخذي القرار. وعليه تم تقسيم الفصل الى مبحثين رئيسيين :

المبحث الاول :منهجية وأدوات الدراسة

المبحث الثاني :عرض نتائج الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية على دقة التقارير المالية وانعكاس ذلك على فعالية اتخاذ القرار من خلال استبيان ميداني وتحليل إحصائي باستخدام برنامج SPSSحيث يشمل ثلاثة محاور رئيسية هي:

- نظام المعلومات المحاسبية.
- أنظمة الرقابة الداخلية.
- ودقة التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار.

المبحث الاول: منهجية وأدوات الدراسة

يُعد تحديد المنهجية والأدوات المعتمدة في الدراسة خطوة أساسية لضمان تحقيق أهداف البحث بدقة وموضوعية. لذلك يتناول هذا المبحث أسلوب جمع البيانات، بالإضافة إلى عينة الدراسة وأداة الاستبيان المعتمدة، مع الإشارة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

يتناول هذا المطلب عرض المنهجية المعتمدة في الدراسة، من خلال التعريف بمجتمع الدراسة وعينتها، إلى جانب توضيح مصادر البيانات وأدوات جمعها المستخدمة في الجانب الميداني.

أولا- اختيار مجتمع وعينة الدراسة

لم يتم تحديد حجم العينة مسبقًا، حيث تم توزيع 37 استمارة على أفراد العينة. وبعد عملية الفرز والتدقيق، تم اعتماد 30 استمارة صالحة للتحليل، أي بنسبة 81.08% من العدد الإجمالي.

أما الاستمارات المستبعدة، فقد بلغ عددها 7 استمارات، منها 2 تم إقصاؤها بسبب نقص في الإجابات، و5 لم يتم استلامها.

ويوضح الجدول التالي توزيع الاستمارات بالتفصيل:

الجدول رقم (2-1): طريقة توزيع استمارات الاستبيان

العدد	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	الاستمارات التي تم اقصائها	الاستمارات الغير مستردة
العدد	37	30	2	5
النسبة	100%	81.08%	5.41%	13.51%

ويمكن توضيح معلومات الجدول في **الشكل (2-1)** التالي:

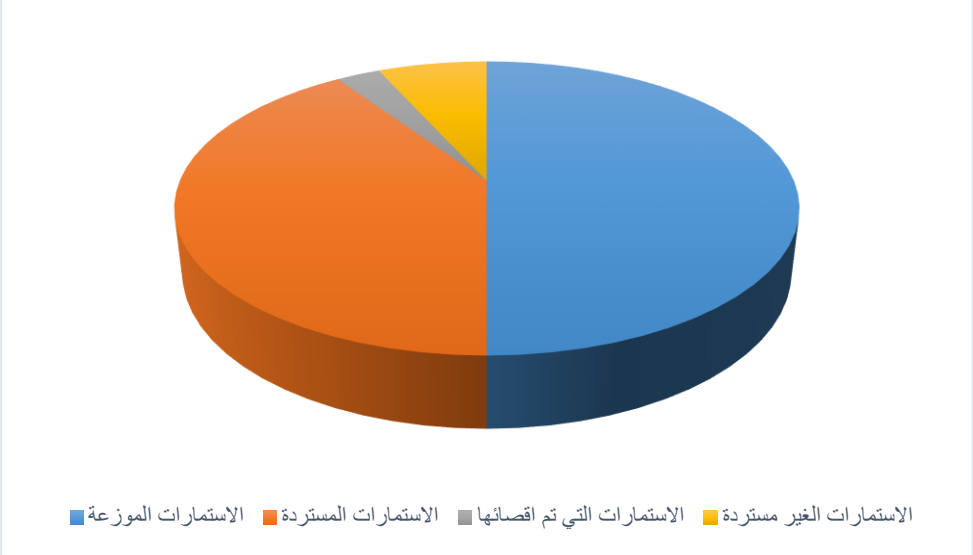

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على معلومات الجدول رقم (2-1)

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل: الممارسات المحاسبية ونظام رقابة الداخلي.

المتغير التابع: دقة التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار.

الشكل رقم (2-2):متغيرات الدراسة

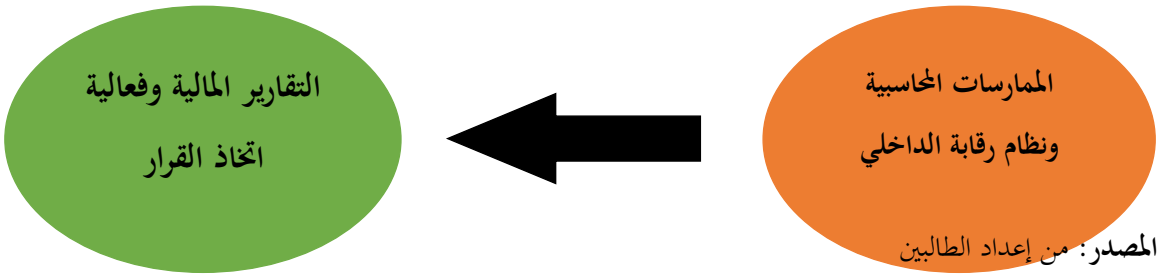

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتعرف من خلال هذا المطلب لمختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة في المعالجة الإحصائية بالإضافة إلى تقديم صدق وثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ.

أولا:أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات على أداة الاستبيان كوسيلة رئيسية، حيث تم استخدام عدة طرق لتوزيع الاستمارات، بما في ذلك: إيداع الاستمارات في بعض المؤسسات وكذلك الاستفادة من مكاتب محافظي الحسابات وخبرتهم العملي والاستعانة ببعض الزملاء لتوزيع الاستبيان عبر البريد الإلكتروني.

ثانيا: محتوى الاستبيان

تضمّن الاستبيان مقدمة تمهيدية تهدف إلى تعريف المشاركين بموضوع الدراسة وأهدافها الأكاديمية، مع التأكيد على أن المشاركة طوعية، وأن جميع المعلومات المقدمة ستُعامل بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. وقد صيغت المقدمة بشكل يشجع المستجيبين على التعاون والمساهمة في إنجاح الدراسة.

كما احتوى الاستبيان على **28** سؤالا مقسمة إلى جزئين:

- الجزء الأول: خاص بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة، حيث يتضمن **5** أسئلة خاصة، والتي من الممكن أن تساهم في تفسير النتائج.
- الجزء الثاني: يناقش فرضيات الدراسة وتم تقسيمه إلى محورين كما يلي:
- المحور الأول: يتضمن **9** أسئلة حول نظام المعلومات المحاسبية.
- المحور الثاني: يحتوي على **7** أسئلة حول أنظمة الرقابة الداخلية.
- المحور الثالث: يحتوي على **7** أسئلة حول دقة التقارير المالية واتخاذ القرار.

ثالثا: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وهو من أكثر المقاييس شيوعا بالنسبة لنوع الدراسة، ويقوم على إعطاء مفردات العينة امكانية التعبير على موافقتهم من عدمها على أساس سلم متدرج من غير موافق بشدة (1) إلى موافق بشدة (5)، على أن يتم إسناد لكل خيار من مختلف هذه الخيارات أوزان متباينة تعكس التدرج في مستوياتها، ويوضح الجدول الموالي درجات الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (2-2): درجات الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	البيانات	مجال المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	1	[1.00-1.80]
غير موافق	2	[1.81-2.60]
محايد	3	[2.61-3.40]
موافق	4	[3.41-4.20]
موافق بشدة	5	[4.21-5.00]

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الدراسات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مقياس ليكارت الخماسي قسمت لخمسة مجالات المجال الأول من [1.00-1.80] الذي يمثل درجة موافقة " غير موافق بشدة"، يليه مجال من [1.81-2.60] الذي يمثل غير موافق في حين المجال من [2.61-3.40] الذي يمثل درجة موافقة " محايد" أما المجال من [3.41-4.20] يمثل درجة موافقة " موافق" في حين المجال من [4.21-5.00] يمثل درجة موافق " موافق بشدة".

- اختبار الاستبيان من خلال " ألفا كرونباخ"

للتأكد من مصداقية إجابات المستجيبين وثبات الاستبيان، تم استخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ" لكل محور من محاور الدراسة بشكل منفصل. ويُعد هذا المعامل من أكثر الأساليب شيوعًا لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان، حيث تتراوح قيمته بين 0 و1. فكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح، دلّ ذلك على مستوى عالٍ من الثبات والمصداقية، بينما تشير القيم القريبة من الصفر إلى ضعف في الاتساق الداخلي.

وبعد تطبيق اختبار الثبات على بيانات عينة الدراسة البالغة 30 استمارة، تبيّن أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت**0.822**، وهي قيمة تُعد جيدة ومقبولة إحصائيًا، مما يعكس درجة عالية من الاتساق بين الإجابات ويدعم صلاحية الاستبيان لقياس متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2-3):يوضح معامل ألفا كرونباخ

العينة	الاسئلة	معامل ألفا كرونباخ
30	**28**	**0.822**

المصدر: من اعداد الطالبين

رابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل تحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها اعتمدنا على برنامج الإعلام الآلي المسمى بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS :*Statistical Package for the Social Sciences* حيث استخدمنا إصدار الخامس والعشرون الذي ساعدنا على التعامل بسهولة مع مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لأهداف الدراسة، والتي يمكن أن نبرز أهمها من خلال الآتي:

معامل الثبات ألفا كرونباخ (***Cronbach's Alpha)*** **α**يستخدم هذا المقياس لتقدير ثبات الدراسة؛ حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد، فهذا يعني ثباتا أكبر للدراسة.

التكرارات والنسب المئوية: تم الاعتماد عليها في محور البيانات العامة من الجزء الأول للاستبيان، من أجل وصف خصائص عينة الدراسة

المتوسط الحسابي(*Mean*): تم استعماله لمعرفة متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات ومحاور الاستبيان، ومن ثم معرفة ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الدراسة.

الانحراف المعياري (*Std. Deviation*): للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، لكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، والانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث مطلبين أساسيين حيث يُخصص المطلب الأول لعرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، في حين يُعنى المطلب الثاني بتحليل النتائج وتفسيرها، إضافة إلى اختبار الفرضيات المطروحة ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية

في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

اولا: النتائج المتعلقة بخصائص العينة

تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية:

الجنس، التخصص، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، التخصص العلمي.

– الجنس:

يمثل الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول رقم (2–4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
أنثى	13	43.33
ذكر	17	56.67
المجموع	**30**	**100%**

الشكل رقم (2–3): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الجنس

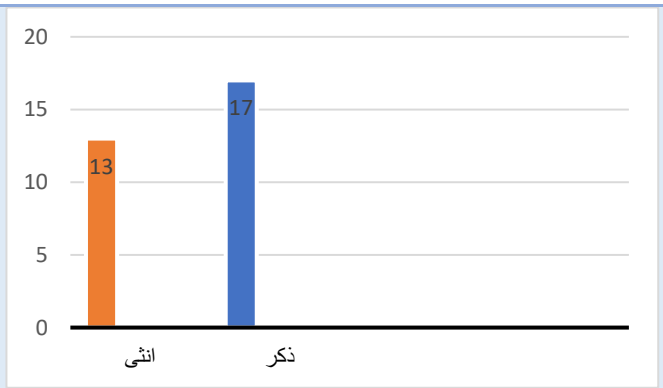

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.V25

– التخصص:

يمثل الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

الجدول رقم (2–5): توزيع عينة الدراسة متغير حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة	14	46.66
مالية	5	16.66
تدقيق	8	26.66
أخرى	3	10
المجموع	**30**	**%100**

الشكل رقم (2–4): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة لمتغير التخصص

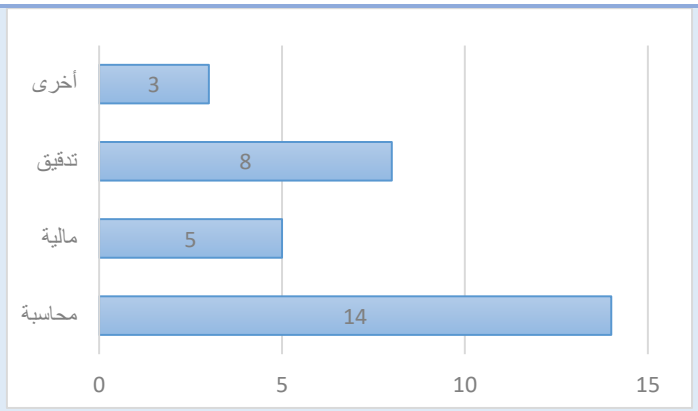

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات V25 SPSS

يتضح من بيانات الجدول رقم (2–5) والشكل البياني أن تخصص المحاسبة يشكل النسبة الأكبر من عينة الدراسة، حيث بلغ عدد المشاركين في هذا التخصص 14فردًا، أي ما يعادل 46.66% من إجمالي العينة. ويُعزى ذلك إلى ارتباط موضوع الدراسة بشكل مباشر بمجال المحاسبة، مما يجعل آراء هذه الفئة ذات أهمية خاصة في تحليل النتائج.

يليها تخصص التدقيق بنسبة 26.66% (8 أفراد)، ما يعكس مشاركة جيدة من المختصين في هذا المجال، وهو أمر إيجابي نظرًا لأهمية أنظمة الرقابة والتدقيق في الدراسة.

أما تخصص المالية فشكّل 16.66% (5 أفراد)، بينما سجلت التخصصات الأخرى أدنى نسبة مشاركة بـ 10% (3 أفراد).

– المستوى التعليمي:

يمثل الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (2–6): توزيع عينة لدراسة متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
تقني أو تقني سامي	3	10
ليسانس	8	28
ماستر أو ماجستير	15	50
دراسات عليا	**4**	**13**
المجموع	**30**	**%100**

الشكل رقم (2–5): التمثيل البياني لتوزيع عينة لدراسة متغير المستوى التعليمي

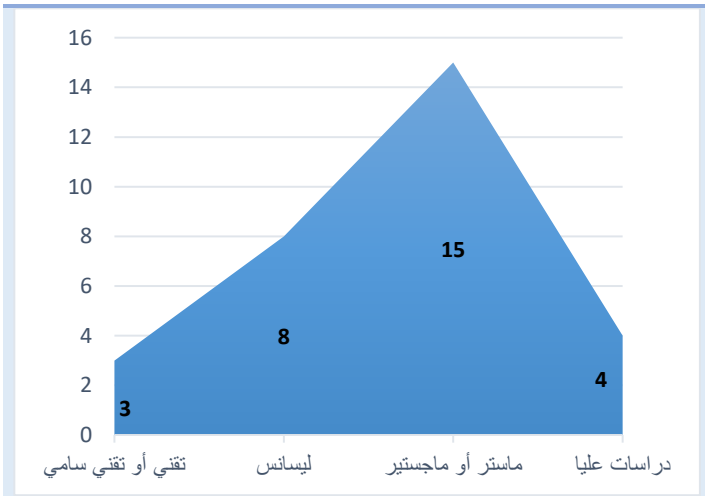

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات V25 SPSS

يُبيّن الجدول رقم (2–6) والشكل البياني رقم (2–5) أن أغلب أفراد عينة الدراسة يتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ، حيث جاءت فئة الماستر أو الماجستير في المرتبة الأولى بنسبة 50% (15 فردًا)، ما يعكس مشاركة قوية من ذوي التكوين الأكاديمي المتقدم، وهو أمر يعزز من جودة وموثوقية البيانات.

تلتها فئة الليسانس بنسبة 28% (8 أفراد) بينما جاءت فئة الدراسات العليا بنسبة 13% (4 أفراد)، وهي فئة محدودة لكنها تضيف بعدًا نوعيًا نظرًا لخبرة أصحابها الأكاديمية.

أما فئة التقني أو التقني السامي فمثلت النسبة الأقل بـ 10% (3 أفراد).

- **الوظيفة:**

يمثل الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الجدول رقم (2-7): توزيع عينة لدراسة متغير الوظيفة **الشكل رقم (2-6)**: التمثيل البياني لتوزيع عينة لدراسة متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
مدير	1	3.33
رئيس قسم	2	6.66
محاسب	18	60
وظيفة اخرى	9	30
المجموع	**30**	**%100**

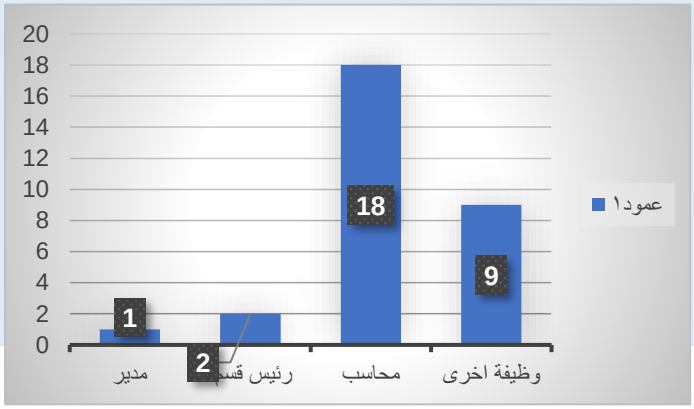

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتV25 SPSS

يوضح الجدول رقم (2-7) أن عينة الدراسة تم اختيارها بما يتماشى مع طبيعة موضوع البحث، حيث شكّل المحاسبون النسبة الأكبر من المشاركين بـ 60% (18 فردًا)، وهي فئة تمتلك المعرفة العملية الكافية للإجابة بدقة على محاور تتعلق بالممارسات المحاسبية، ودقة التقارير المالية، مما يدعم مصداقية النتائج ويعزز من موثوقية التحليل.

كما ضمت العينة تمثيلًا لفئة الوظائف الأخرى بنسبة 30% (9 أفراد)، ما يعكس تنوعًا جيدًا في خلفيات المشاركين ويُثري نتائج الدراسة بوجهات نظر مختلفة من داخل المؤسسات، مما يساعد على تكوين رؤية أكثر شمولية حول الممارسات الميدانية.

بالرغم من قلة عدد المديرين ورؤساء الأقسام (بنسبة إجمالية 10%)، إلا أن مشاركتهم تُعد ذات قيمة عالية، نظرًا لمكانتهم الإدارية وخبرتهم في اتخاذ القرارات وتقييم فعالية الأنظمة المحاسبية والرقابية.

– الخبرة:

يمثل الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الجدول رقم (2–8): توزيع عينة لدراسة لمتغير الخبرة **الشكل رقم (2–7): التمثيل البياني لتوزيع عينة لدراسة لمتغير الخبرة**

الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	2	6.66
من 5 الى 10 سنوات	8	26.67
من 10 الى 20 سنة	14	46.67
أكثر من 20 سنة	6	20
المجموع	**30**	**%100**

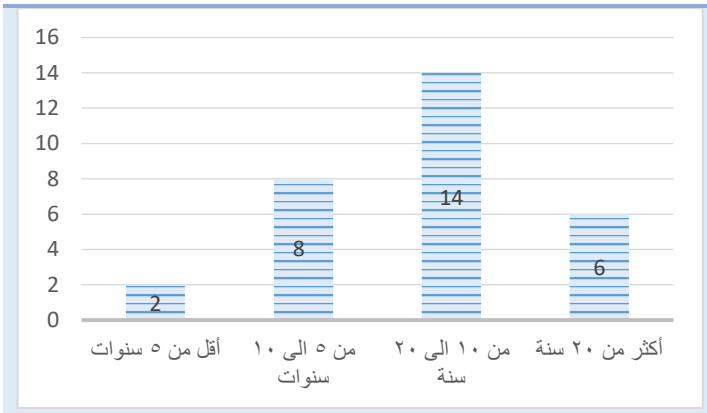

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتV25 SPSS

يُظهر الجدول رقم (2–8) والشكل البياني رقم (2–7) أن عينة الدراسة تتميز بخبرة مهنية متنوعة، الأمر الذي يُضفي على نتائج الدراسة مصداقية وعمقًا في الفهم.

فقد تصدرت فئة ذوي الخبرة من 10 إلى 20 سنة بنسبة 46.67% (14 فردًا)، وهي نسبة معتبرة تعكس مشاركة أفراد يتمتعون بخبرة ميدانية كافية لفهم الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم مدى تأثيرها على دقة التقارير وفعالية اتخاذ القرار.

تلتها فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 26.67% (8 أفراد)، ما يعكس مساهمة جيدة من فئة لديها مزيج من الخبرة العملية والطاقة المهنية، مما يُعزز تنوع الرؤى المطروحة في الدراسة.

كما شارك عدد معتبر من ذوي الخبرة التي تفوق 20 سنة بنسبة 20% (6 أفراد)، وهي فئة تُعد ذات وزن كبير نظرًا لما تملكه من تراكم معرفي وتجارب عملية طويلة.

أما فئة أقل من 5 سنوات فمثلت 6.66% فقط (2 فرد)، وهي نسبة صغيرة نسبيًا، لكنها تضيف بُعدًا من وجهة نظر الممارسين الجدد، مما يدعم شمولية الدراسة.

–النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (2–9): النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول

عبارات المحور الأول	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
س1	التكرار	0	0	0	17	**13**	**4.4333**	**0.4955**	**موافق بشدة**
	النسبة%	0%	0%	0%	56.66%	43.33%			
س2	التكرار	0	0	0	18	**12**	**4.4**	**0.4899**	**موافق بشدة**
	النسبة%	0%	0%	0%	60%	40%			
س3	التكرار	0	1	2	24	**2**	**3.9310**	**0.5207**	**موافق**
	النسبة%	0%	3.33%	6.67%	80%	6.67%			
س4	التكرار	0	0	2	20	**8**	**4.2667**	**0.4422**	**موافق بشدة**
	النسبة %	0%	0%	6.67%	66.67%	26.66%			
س5	التكرار	0	0	0	18	**12**	**4.4**	**0.4899**	**موافق بشدة**
	النسبة %	0%	0%	0%	60%	40%			
س6	التكرار	0	0	0	20	**10**	**4.333**	**0.4714**	**موافق بشدة**
	النسبة %	0%	0%	0%	66.66%	33.33%			
س7	التكرار	0	1	3	23	**3**	**3.9333**	**0.5735**	**موافق**
	النسبة %	0%	3.33%	10%	76.67%	6.67%			
س 8	التكرار	0	1	4	18	**7**	**4.033**	**0.6627**	**موافق**
	النسبة%	0%	3.33%	13.33%	60%	23.33%			
س 9	التكرار	0	1	2	24	**2**	**3.9310**	**0.5207**	**موافق**
	النسبة%	0%	3.33%	6.67%	80%	6.67%			
	المتوسط الحسابي المرجح العام لفترات المحور الأول						**4.18**	**–**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتV25 SPSS

تشير نتائج المحور الأول المتعلق بنظام المعلومات المحاسبية إلى وجود مستوى عالٍ من الرضا لدى المبحوثين حول ممارسات المؤسسة في هذا الجانب، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح **4.18**، وهو ما يندرج ضمن مستوى "**موافق**"ويقترب من "موافق بشدة". تعكس هذه النتائج التزام المؤسسة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحديث السياسات بشكل دوري، إضافة إلى دقة تسجيل العمليات المالية واستخدام أدوات تقنية معتمدة. كما أظهرت النتائج رضا العاملين عن تدريب الكوادر ومتابعة اعتماد القوائم المالية من طرف مراجعين حسابات، مما يعزز الشفافية والمصداقية داخل النظام المالي.

تعكس هذه المؤشرات فعالية نظام المعلومات المحاسبية ودوره الإيجابي في دعم اتخاذ القرار المالي.

–النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان المتعلقة أنظمة الرقابة الداخلية.

الجدول رقم (2–10): النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني

عبارات المحور الثاني	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
س1	التكرار	0	1	1	19	**9**	**4.20**	**0.664**	**موافق**
	النسبة%	0%	3.3%	3.3%	% 63.3	30%			
س2	التكرار	0	1	4	19	**4**	**3.93**	**0.663**	**موافق**
	النسبة%	0%	3.3%	13.3%	63.3%	13.3%			
س3	التكرار	0	0	5	21	**4**	**3.53**	**1.042**	**موافق**
	النسبة%	0%	0%	6.67%	70%	3.3%1			
س4	التكرار	0	0	6	18	**6**	**4.09**	**0.663**	**موافق**
	النسبة %	0%	0%	20%	60%	20%			
س5	التكرار	0	1	6	19	**4**	**3.93**	**0.604**	**موافق**
	النسبة %	0%	3.33%	20%	63.3%	13.33%			
س6	التكرار	0	0	1	21	**8**	**4.233**	**0.4952**	**موافق بشدة**
	النسبة %	0%	0%	3.33%	70%	26.67%			
س7	التكرار	0	1	4	18	**7**	**4.033**	**0.6627**	**موافق**
	النسبة%	0%	3.33%	13.33 %	60%	23.33%			
	المتوسط الحسابي المرجح العام لفترات المحور الثاني						**3.99**	**-**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتV25 SPSS

تشير نتائج تحليل بيانات المحور الثاني المتعلق بأنشطة الرقابة الداخلية إلى وجود مستوى جيد من الفعالية والاهتمام داخل المؤسسة فيما يتعلق بتطبيق نظام رقابي فعال، حيث جاءت جميع المتوسطات الحسابية ضمن مستوى "موافق"، أحد الأسئلة (س6) حصل على تقييم "موافق بشدة" بمتوسط (4.23) مما يعكس رضا عاليًا حول وجود إجراءات فعالة للإبلاغ عن الفساد داخل المؤسسة. كما أن الانحرافات المعيارية منخفضة نسبيًا، مما يدل على تقارب وجهات نظر المشاركين. ويُعد هذا مؤشراً إيجابيًا على أن المؤسسة تطبق آليات رقابية واضحة، وتحرص على الشفافية، وتعزز بيئة العمل المحكومة بالأنظمة والضوابط.

من أبرز النقاط التي تُحسب للمؤسسة أيضاً هو إدراك الموظفين لوجود نظام رقابي يساعد في كشف الأخطاء والاحتيال، مما يعكس وعيًا مؤسسياً بأهمية الرقابة الداخلية في دعم النزاهة وتعزيز الكفاءة.

المحور الثالث: النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثالث المتعلق بدقة التقارير المالية واتخاذ القرار.

الجدول رقم (2–11): النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقراتالمحور الثالث

عبارات المحور الثالث	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
س1	التكرار	0	1	2	21	**6**	**4.0667**	**0.6289**	موافق
	النسبة %	0%	3.33%	6.67%	70%	20%			
س2	التكرار	0	0	1	25	**4**	**4.1**	**0.3958**	موافق
	النسبة %	0%	0%	3.33%	83.33%	13.33%			
س3	التكرار	0	1	4	18	**7**	**4.033**	**0.6627**	موافق
	النسبة%	0%	3.33%	13.33%	60%	23.33%			
س4	التكرار	0	0	1	24	**3**	**4.0714**	**0.3712**	موافق
	النسبة %	0%	0%	3.33%	80%	10%			
س5	التكرار	0	1	2	24	**2**	**3.9310**	**0.5207**	موافق
	النسبة %	0%	3.33%	6.67%	80%	6.67%			
س6	التكرار	0	0	1	25	**4**	**4.1**	**0.3958**	موافق
	النسبة%	0%	% 0	3.33%	83.33%	13.33%			
س7	التكرار	0	2	3	23	**2**	**3.8333**	**0.6368**	موافق
	النسبة %	0%	6.67%	10%	76.66%	6.67%			
	المتوسط الحسابي المرجح العام لفترات المحور الثالث						**4.019**	**–**	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتV25 SPSS

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المحور الثالث من الاستبانة، والذي يتناول فاعلية التقارير المالية في دعم اتخاذ القرار الإداري، أن متوسطات آراء المشاركين تراوحت بين (3.83) و(4.1)، ما يشير إلى اتفاق عام على أهمية ودقة التقارير المالية. فقد أظهرت العبارات المتعلقة بشمولية المعلومات ودقتها وتوقيت إصدار التقارير (العبارات 2 و4 و6) أعلى متوسطات، تجاوزت (4.07)، مع انحراف معياري منخفض يدل على درجة عالية من التوافق بين آراء المشاركين.

ومن الجدير بالذكر أن العبارة التي حصلت على أقل متوسط (3.83) كانت حول مدى شمول التقارير لكافة المعلومات الضرورية، مما يشير إلى وجود بعض الملاحظات لدى المشاركين بخصوص نقص محتمل في محتوى بعض التقارير. أما المتوسط

الحسابي المرجح العام للمحور فقد بلغ (4.019)، مما يعكس اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على أن التقارير المالية تلعب دوراً مهماً في تعزيز فعالية القرارات الإدارية بالمؤسسة.

المطلب الثاني: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

يهدف هذا المطلب إلى تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق (المخرجات)، وذلك من خلال توظيف الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة، بالاعتماد على نتائج اتجاهات آراء المستجوبين نحو محاور الاستبيان، وكذا نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

اولا: تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان

- **تفسير ومناقشة نتائج المحور الأول الخاص بنظام المعلومات المحاسبية:**

أظهرت نتائج المحور الأول رضا واضحاً من قبل المستجوبين حول نظام المعلومات المحاسبية المطبق في المؤسسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح (4.18)، وهو ما يشير إلى فاعلية هذا النظام في تسجيل المعاملات بدقة وتوفير معلومات مالية موثوقة. وقد حصلت معظم العبارات على تقييم "موافق بشدة"، خصوصاً تلك المتعلقة بالتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية، تحديث السياسات، استخدام الأدوات التقنية، واعتماد القوائم المالية من قبل مراجعين خارجيين. بينما حصلت بعض العبارات على "موافق"، مما يشير إلى وجود بعض الجوانب التي يمكن تعزيزها أكثر.

النتائج:

- ✓ النظام المحاسبي يوفر معلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرار.
- ✓ التزام المؤسسة بالمعايير الدولية يزيد من الموثوقية والشفافية.
- ✓ تدريب الكوادر واعتماد القوائم يعزز جودة النظام.
- ✓ الحاجة لتحسين بعض الجوانب المتعلقة بالتفاعل أو الشمولية.

- **تفسير ومناقشة نتائج المحور الثاني الخاص بأنظمة الرقابة الداخلية:**

تعكس نتائج المحور الثاني فاعلية نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة، حيث أظهرت المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات مستوى "موافق"، مع اقتراب بعضها من "موافق بشدة"، وبلغ المتوسط العام (3.99). هذا يشير إلى أن هناك إدراكًا إيجابيًا من قبل العاملين لوجود نظام رقابي منظم يسهم في تحقيق الانضباط المالي والإداري.

تميزت الفقرة المتعلقة بوجود آليات للإبلاغ عن الفساد بأعلى متوسط (4.233)، مما يدل على ثقة الموظفين بوجود إجراءات تحمي النزاهة وتعزز المساءلة داخل المؤسسة. كما أن انخفاض الانحرافات المعيارية يعكس درجة عالية من التوافق في آراء المستجيبين، وهو ما يعزز موثوقية النظام المتبع.

تشير هذه المؤشرات إلى أن المؤسسة تُولي أهمية لتطبيق ضوابط داخلية واضحة، تشمل مراجعة العمليات، الرقابة على الأداء، وفصل المهام، مما يحد من احتمالات الأخطاء أو التلاعب، ويعزز بيئة عمل شفافة. إضافة إلى ذلك، فإن استقرار الآراء بين المستجيبين يعكس وضوح السياسات الرقابية وسهولة فهمها وتطبيقها من قبل الموظفين.

النتائج:

- ✓ وجود نظام رقابي فعّال يحد من الأخطاء ويكشف حالات الفساد.
- ✓ وضوح في السياسات والآليات الرقابية انعكس في انخفاض الانحرافات المعيارية.
- ✓ النظام يعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة.
- ✓ تقارب آراء المستجيبين يدل على فهم مشترك ووعي بأهمية الرقابة الداخلية.

➢ **تفسير ومناقشة نتائج المحور الثالث المتعلق بدقة التقارير المالية واتخاذ القرار:**

تعكس نتائج المحور الثالث رضاً عامًا من المستجوبين حول مدى دقة وفاعلية التقارير المالية في دعم اتخاذ القرار الإداري داخل المؤسسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام (4.019)، ما يندرج ضمن مستوى "موافق"، وهو مؤشر إيجابي على كفاءة النظام المالي في توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.

أظهرت الفقرات المتعلقة بشمولية ودقة البيانات المالية (مثل س2، س4، س6) متوسطات مرتفعة تتجاوز (4.07)، مع انحراف معياري منخفض، مما يشير إلى وجود اتفاق واسع بين المشاركين حول موثوقية وجودة التقارير. وهذا يعزز من دور هذه التقارير كأداة استراتيجية في توجيه القرارات الإدارية.

ومع ذلك، فإن الفقرة المتعلقة بشمولية جميع المعلومات الضرورية (س7) سجلت أدنى متوسط (3.83)، مما قد يعكس وجود بعض القصور أو الحاجة إلى تحسين محتوى التقارير لتشمل كافة البيانات المطلوبة لصانع القرار.

نتائج:

- ➢ تؤدي التقارير المالية دورًا مهمًا في دعم القرارات الإدارية.
- ➢ ارتفاع متوسطات بعض الفقرات يؤكد دقة وشمولية البيانات المالية.
- ➢ انخفاض نسبي في تقييم شمولية كافة المعلومات يشير إلى إمكانية التحسين.
- ➢ تقارب الآراء وانخفاض الانحرافات المعيارية يدل على وعي الموظفين بأهمية التقارير المالية.

– مناقشة نتائج جميع المحاور

أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بالمحاور الثلاثة: (نظام المعلومات المحاسبية، أنظمة الرقابة الداخلية، ودقة التقارير المالية) مستوى مرتفعاً من رضا المستجوبين، بما يعكس وجود ممارسات مالية وإدارية منظمة داخل المؤسسات تدعم الشفافية وكفاءة اتخاذ القرار.

أولاً: نظام المعلومات المحاسبية

سجّل هذا المحور أعلى متوسط حسابي مرجح (4.18)، وهو ما يقترب من مستوى "موافق بشدة"، مما يدل على فعالية النظام المحاسبي في تسجيل ومعالجة البيانات المالية بدقة، وتوافقه مع المعايير المهنية، إضافة إلى رضا الموظفين عن آليات التدريب ومراجعة القوائم المالية.

ثانياً: أنظمة الرقابة الداخلية

جاء متوسط هذا المحور (3.99) في مستوى "موافق"، وهو ما يشير إلى أن المؤسسة تطبق نظاماً رقابياً واضحاً ومؤثراً. كما أن

النتائج أظهرت إدراك الموظفين لأهمية الإجراءات الرقابية، خصوصاً ما يتعلق بالإبلاغ عن الفساد، مع وجود اتفاق واسع في الآراء، ما يعكس بيئة عمل شفافة ومضبوطة بالسياسات.

ثالثاً: دقة التقارير المالية واتخاذ القرار

بلغ المتوسط المرجح لهذا المحور (4.019)، ما يدل على قناعة المشاركين بأهمية التقارير المالية في دعم اتخاذ القرار الإداري. وقد تم تسجيل أعلى التقييمات فيما يخص توقيت ودقة وشمولية البيانات، بينما أظهرت نتائج بعض الفقرات حاجة لتحسين تغطية كافة المعلومات المطلوبة في بعض التقارير.

وبناءً على تحليل البيانات وتفسير المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، يمكن استخلاص مجموعة من النقاط الجوهرية التي تُلخّص أهم ما تم التوصل إليه في الدراسة

- توجد بنية تنظيمية مالية جيدة تدعم اتخاذ القرار.
- وُجد توافق مرتفع بين آراء المشاركين، ما يعزز موثوقية النتائج.
- تشير المؤشرات إلى وعي مؤسسي بأهمية الرقابة والمحاسبة والشفافية.
- يمكن تعزيز فعالية النظام عبر تحسين محتوى بعض التقارير وزيادة الشمولية.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية

بعد عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تم الحصول عليها من خلال استبيان موجه لعينة من محافظي الحسابات في ولاية ورقلة، يُعنى هذا المبحث بمناقشة الفرضيات التي تأسس عليها البحث. وتتمثل هذه الفرضيات في فرضية عامة وثلاث فرضيات فرعية، تم اختبارها باستخدام أدوات تحليل إحصائية دقيقة من خلال برنامج.SPSS

تهدف هذه المناقشة إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات في ضوء النتائج المتحصل عليها، ومقارنتها بالدراسات السابقة، مع إبراز ما تتميز به الدراسة الحالية من حيث السياق الزماني والمكاني، وطبيعة العينة، وأسلوب التحليل. وسيتم تخصيص مطلب مستقل لكل فرضية من أجل مناقشتها بشكل مفصل وشامل.

المطلب الأول: مناقشة الفرضية العامة والفرضية الفرعية الأولى

أولًا: مناقشة الفرضية العامة

نص الفرضية العامة:

تؤدي فعالية نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية إلى تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

تُمثل هذه الفرضية الإطار المفاهيمي الذي انبثقت منه باقي الفرضيات الفرعية، وهي تقوم على افتراض أن جودة المخرجات المالية للمؤسسة (القوائم والتقارير المالية) وفاعلية القرارات الإدارية ترتبطان بمدى كفاءة وفعالية البنية المحاسبية والرقابية داخل المؤسسة.

وقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية صحة هذه الفرضية، إذ أظهرت تحليلات البيانات المستقاة من عينة محافظي الحسابات وجود ارتباط إيجابي قوي بين هذه العناصر.

فكلما زادت كفاءة نظام الرقابة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، زادت جودة التقارير المالية، مما يدعم اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة على مستوى الإدارة.

تميّز هذه الدراسة:

على خلاف الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقات بشكل منفصل أو غير مترابط، عملت هذه الدراسة على **ربط الفرضية العامة بعلاقة تكاملية بين ثلاث متغيرات رئيسية:**

(النظام المحاسبي + نظام الرقابة) ⟵ (جودةالتقارير) ⟵ (فعاليةاتخاذالقرار).

وتم اختبار ذلك **باستخدام أدوات تحليل إحصائي دقيقة (مثل معامل بيرسون)** داخل عينة مختارة من واقع المهنة (محافظو الحسابات في القطاع الخاص بورقلة)

ثانيًا: مناقشة الفرضية الفرعية الأولى

نص الفرضية الفرعية الأولى:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام المعلومات المحاسبي وجودة التقارير المالية.

بيّنت الدراسة وجود علاقة إيجابية دالة إحصائيًا بين فعالية نظام المعلومات المحاسبي وجودة التقارير المالية، حيث عبّر معظم أفراد العينة عن رضاهم عن النظام المحاسبي المعتمد في مؤسساتهم، معتبرين إياه مصدرًا موثوقًا للبيانات المحاسبية الدقيقة والحديثة، التي تُعد أساسًا في إعداد التقارير المالية بجودة عالية.

تفسير النتيجة:

عندما يكون النظام المحاسبي فعالًا – أي منظّمًا، يحتوي على مدخلات صحيحة، ويتيح معالجة دقيقة للمعلومات – فإن مخرجاته من التقارير تكون أكثر موثوقية، سواء من حيث الدقة أو الشفافية أو الالتزام بالمعايير.

مقارنة مع الدراسات السابقة:

- تتوافق هذه النتيجة مع *دراسة الطيب الوافي* التي أشارت إلى أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار، لكنها لم تفصل في العلاقة مع جودة التقارير كما فعلت هذه الدراسة.
- كما تختلف عن *دراسات أخرى* اعتمدت التحليل الوصفي فقط، في حين اعتمدت دراستنا **التحليل الكمي** لقياس العلاقة وتأكيدها علميًا.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها:

1. **التركيز المباشر على العلاقة بين فعالية النظام المحاسبي وجودة التقارير**، كمتغيرين مستقل وتابع، لا كأفكار عامة.
2. **استعمال التحليل الإحصائي باستخدام SPSS** لقياس دقة العلاقة.
3. **اعتماد العينة على محافظي الحسابات**، وهي فئة ذات خبرة ميدانية تُضفي مصداقية على البيانات.
4. إدراج العلاقة ضمن نموذج تفسيري شامل يعكس التفاعل بين النظام المحاسبي، الرقابة، وجودة المخرجات واتخاذ القرار.

تؤكد النتائج صحة الفرضية العامة والفرعية الأولى، حيث أظهرت الدراسة أن فعالية النظام المحاسبي تُعد عاملًا رئيسيًا في تحسين جودة التقارير المالية، كما أن تكامل النظام المحاسبي مع الرقابة الداخلية يساهم في دعم اتخاذ قرارات إدارية ناجحة، مما يبرز أهمية الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية الحديثة وتعزيز بيئة العمل المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: مناقشة الفرضية الفرعية الثانية

نص الفرضية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

بيّنت الدراسة أن المؤسسات التي تطبّق نظام رقابة داخلية فعّال تمتلك تقارير مالية أكثر دقة ومصداقية. حيث يساعد هذا النظام في الحد من الأخطاء، والتقليل من فرص التلاعب، وتعزيز الشفافية داخل المؤسسة.

نظام الرقابة لا يقتصر على المراقبة، بل يشمل السياسات والإجراءات والمراجعة الداخلية وآليات فحص العمليات المحاسبية بشكل دوري.

مقارنة بالدراسات السابقة:

تتطابق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة جدي سمراء (2017/2016) التي أكدت دور الرقابة الداخلية في دعم مصداقية المخرجات المحاسبية.

كما انسجمت مع نتائج دراسة شركات الأدوية الأردنية التي أثبتت تأثير الرقابة على جودة التقارير.

لكن ما يميز دراستنا هو أنها لم تكتفِ بتحليل وصفي، بل اعتمدت مقاربة إحصائية تحليلية لقياس العلاقة بين كفاءة الرقابة وجودة التقارير المالية بشكل علمي دقيق.

- **مايميز الدراسة الحالية:**

أجريت على عينة متخصصة في المحاسبة والرقابة داخل القطاع الخاص، وليس قطاعًا عامًا أو حكوميًا كما في بعض الدراسات الأخرى.

اعتمدت منهجية تحليل إحصائي باستخدام معامل Pearson لإثبات العلاقة، ما يعزز القوة التفسيرية للنتائج.

ركزت على الواقع المحلي، مما يجعل نتائجها أكثر تطبيقًا في السياق الجزائري.

توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية هو ركيزة أساسية لضمان صدق ومصداقية التقارير المالية، وهو ما يتطلب اهتمامًا خاصًا من الإدارة العليا بتعزيز هذه المنظومة.

المطلب الثالث: مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة

نص الفرضية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية وفاعلية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن جودة التقارير المالية – من حيث الشفافية، الدقة، والوضوح – تُعد عاملاً حاسمًا في دعم الإدارة لاتخاذ قرارات استراتيجية وفعالة. وقد أشار العديد من أفراد العينة إلى أن جودة المعلومات المتاحة في التقارير تسهم في التوجيه السليم للعملية الإدارية، والتقليل من المخاطر عند اتخاذ القرار.

- **مقارنةبالدراساتالسابقة:**

لم يتم تناول هذه الفرضية بشكل مباشر في معظم الدراسات السابقة، إذ ركزت على العلاقة بين الممارسات المحاسبية أو الرقابة فقط دون ربط واضح بجودة القرار الإداري.

دراسة الطيب الوافي ألمحت للعلاقة، لكنها لم تختبرها كفرضية مستقلة كما فعلت دراستنا.

- ما يميز الدراسة الحالية:

تناولت هذه العلاقة بشكل صريح ومباشر كفرضية قائمة بذاتها، وليس كنتيجة فرعية أو استنتاج ثانوي.

تم اختبار الفرضية ميدانيًا على عينة تمارس فعليًا عملية اتخاذ القرار أو تساهم في تقديم معلومات حاسمة لصانعي القرار.

الدراسة تدمج الجانبين المحاسبي والإداري، وتربط بين جودة المعلومات المالية ودورها العملي في القرار الإداري.

أكدت الدراسة أن جودة التقارير المالية لا تُعد هدفًا محاسبيًا فقط، بل هي أساس لاتخاذ قرارات سليمة، ما يستدعي تطوير محتوى التقارير وضمان توافقها مع متطلبات الإدارة الحديثة.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهمية النظام المحاسبي الداخلي والرقابة في تحسين الكفاءة المالية والإدارية للمؤسسات حيث أن النتائج تشير إلى استخدام نظام محاسبي فعّال يساعد في تسجيل المعاملات المالية بدقة ويعزز من قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مدروسة. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة على أهمية الرقابة الداخلية في الكشف عن الأخطاء والاحتيال وتحقيق الشفافية. كما أن التقارير المالية المدروسة تساهم في تقليل المخاطر المالية وتعزيز الثقة في الأداء المالي.

الاستنتاجات:

- النظام المحاسبي المستخدم يوفر معلومات دقيقة ويساعد في تسجيل المعاملات المالية بشكل فعال.
- الرقابة الداخلية تلعب دورًا حيويًا في تحسين الشفافية والكشف عن الأخطاء أو المخالفات المالية.
- التقارير المالية تسهم في اتخاذ القرارات الإدارية بناءً على بيانات دقيقة وموثوقة.
- النظام المحاسبي يعزز الكفاءة التشغيلية في المؤسسة ويسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة.
- أهمية الرقابة الداخلية والتقارير المالية في تعزيز الشفافية والمصداقية في العمل الإداري.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن التأكيد على الأهمية البالغة للممارسات المحاسبية الرصينة وأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في تعزيز دقة التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرارات الإدارية .وقد أظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية بين هذه العناصر، حيث أن جودة الممارسات المحاسبية تسهم في إعداد تقارير مالية موثوقة، بينما أنظمة الرقابة الداخلية تضمن سلامة هذه التقارير وتحميها من الأخطاء والتلاعب، مما يدعم اتخاذ قرارات إداريةرشيدة.

وتوصي الدراسة بضرورة الاستمرار في تطوير الممارسات المحاسبية وتحديث أنظمة الرقابة الداخلية، بما يتماشى مع التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، وذلك لضمان استمراريتها في دعم اتخاذ القرارات الفعالة وتعزيز الثقة في التقارير المالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

✓ نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

✓ نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تبين من خلال نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية، مما يدعم صحة الفرضية الثانية.

✓ نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين جودة التقارير المالية وفاعلية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، مما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

بناءً على تحقق الفرضيات الفرعية الثلاث، يمكن قبول الفرضية العامة، مما يدل على أن فعالية نظام المعلومات المحاسبي وكفاءة الرقابة الداخلية تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وبالتالي تساهم في تعزيز فعالية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

نتائج عامة للدراسة:

- **رضا عن نظام المعلومات المحاسبية**:أظهرت الدراسة رضا المستجوبين عن نظام المعلومات المحاسبية المطبق في مؤسساتهم
- **فعالية أنظمة الرقابة الداخلية**: أشارت النتائج إلى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من الأخطاء والاحتيال .
- **دور التقارير المالية في دعم اتخاذ القرار**: أكدت الدراسة على دور التقارير المالية في دعم اتخاذ القرارات الادارية.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة:

- تناولت الدراسة الحالية نفس المتغيرات التي تناولتها الدراسات السابقة بشكل عام، وهي الممارسات المحاسبية، وأنظمة الرقابة الداخلية، والتقارير المالية، واتخاذ القرار .
- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية .

- اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في التركيز على العلاقة بين الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية معًا وتأثيرهما على دقة التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرار، بينما ركزت دراسات أخرى على متغير واحد فقط)مثل الرقابة الداخلية (وعلاقته بجودة التقارير المالية .

التوصيات:

يمكن استخلاص بعض التوصيات الضمنية من المناقشات، مثل :

- الاستمرار في تطوير وتحديث أنظمة المعلومات المحاسبية .
- الحفاظ على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وتدعيمها .
- الاهتمام بشمولية ودقة التقارير المالية لتلبية احتياجات متخذي القرار .

آفاق الدراسة المستقبلية:

يمكن اقتراح بعض الآفاق بناءً على نتائجها، مثل :

- دراسة تأثير التكنولوجيا الحديثة)مثل الذكاء الاصطناعي (على الممارسات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية.
- إجراء دراسات مقارنة بين قطاعات اقتصادية مختلفة لتقييم تأثير الممارسات المحاسبية والرقابة الداخلية على الأداء المالي.
- بحث أثر العوامل الثقافية والتنظيمية على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

مذكرات:

1. أحلام عكسة؛ أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية؛ أطروحة دكتوراه؛ جامعة قاصدي مرباح – ورقلة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ 2016/2015؛ ص 145–152.
2. جازولي، مريم ياسمين؛ تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة؛ مذكرة ماستر؛ جامعة قاصدي مرباح – ورقلة؛ 2018؛ ص 13–14.
3. جدي سمراء؛ دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ أطروحة دكتوراه؛ جامعة قاصدي مرباح – ورقلة؛ 2017؛ ص 112–119.
4. درويش، بيار عبد العزيز؛ أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في شركات ا لمساهمة الخاصة في العراق؛ رسالة ماجستير؛ جامعة الشرق الأدنى؛ معهد الدراسات العليا؛ 2021؛ ص 1–43.
5. راشدي، يوسف؛ تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات البترولية الجزائرية: دراسة ميدانية لعينة من المؤ سسات البترولية بولاية ورقلة؛ مذكرة ماستر؛ جامعة قاصدي مرباح – ورقلة؛ 2018؛ ص 9.
6. شعت، محمد حيدر موسى؛ أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية؛ رسالة ماجستير في المحا سبة والتمويل؛ الجامعة الإسلامية بغزة؛ 2017؛ ص 53.
7. غوالي، محمد بشير؛ دور المراجعة في تفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسة؛ مذكرة ماجستير؛ جامعة ورقلة؛ 2004.
8. لحياري، عبد الله يوسف؛ أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمّان المالي؛ رسالة ماجستير؛ جامعة الشرق الأوسط؛ 20 17؛ ص 20.
9. السامرائي، محمد حامد مجيد؛ أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على شر كات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؛ رسالة ماجستير؛ جامعة الشرق الأوسط؛ 201 6؛ ص 16، 73–79.

الكتب والمقررات :

10. أبو نصيرة، عبد الحميد؛ الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية: مدخل في تقييم وضبط الأداء المالي والإداري؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2010؛ ص 45، 55، 76، 82.
11. الحسيني، عبد الكريم محمد؛ المحاسبة المالية – الأسس النظرية والتطبيقية؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2016؛ ص 72، 83، 159.
12. خليفة، عبد العزيز عبد الغني؛ الرقابة الداخلية والحوكمة في المؤسسات؛ دار المشرق العربي؛ القاهرة؛ 2017؛ ص 89، 132.
13. لطفي، عبد الفتاح؛ مفاهيم معاصرة في نظم الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر؛ دار صفاء للنشر والتوز يع؛ عمان؛ 2014؛ ص 65.
14. مرسي، فؤاد؛ الإدارة العامة والرقابة الإدارية؛ دار الفكر الجامعي؛ الإسكندرية؛ 2012؛ ص 119.
15. المغربي، محمد بشير؛ نظم المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية؛ دار الجامعات للنشر والتوزيع؛ الإسك ندرية؛ 2014؛ ص 56.
16. طه، مصطفى كمال؛ محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية: الأسس النظرية والتطبيقية؛ دار وائل للنشر ؛ عمان؛ 2012؛ ص 213.
17. عبد الفتاح، محمود أحمد؛ الإدارة الحديثة: المفاهيم والوظائف؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2 015؛ ص 135.
18. عبد الخالق، عبد الغني؛ القوائم المالية: تحليلها وتفسيرها؛ دار الفكر الجامعي؛ الإسكندرية؛ 2016؛ ص 119.
19. خليفة، فؤاد؛ إعداد وتحليل القوائم المالية؛ دار المعرفة الجامعية؛ الإسكندرية؛ 2017؛ ص 156.
20. حجاج، أحمد حامد؛ المحاسبة المالية: المفاهيم والتطبيقات؛ دار الجامعة الجديدة؛ الإسكندرية؛ 201 5؛ ص 142.
21. د. طاهر حس؛ مقرر اتخاذ القرار وإدارة الأزمات(Decision Making & Crises Ma nagement)؛ كلية إدارة الأعمال؛ الجامعة السورية الخاصة؛ 2019؛ ص 2.
22. صالح بن نوار؛ التنظيم في المؤسسات الصناعية؛ ط 2؛ جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر؛ 2010؛ ص 77–87.

المقالات :

23. رمضاني، عفيف، ومكيد، علي؛ "أثر تقرير التدقيق المالي على عملية اتخاذ القرار: دراسة حالة مؤسسة سو ناطراك"؛ مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية؛ العدد 6؛ ديسمبر 2021؛ ص 405–423.

24. الزبيدي، البشير، والسعيدي، يحيى؛ "جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)"؛ مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية؛ جامعة الوادي؛ المجلد الثاني، العدد التاسع؛ ص 87–88.

25. د. مصطفى نجم البشاري علي، وأ. محمد حسين حسن عبد الرحمن؛ "الرقابة الداخلية وأثرها على جودة ال تقارير المالية المنشورة"؛ مجلة جامعة أم درمان الإسلامية؛ المجلد 14، العدد 1؛ رمضان 1439هـ / ماي 20 18؛ ص 320.

مواقع :

26. بيان سوفت، "الرقابة الداخلية"، *Bayansoft*، https://bayansoft.com/الرقابة-الداخلية، تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025.

27. رايتوتك، "السياسات المحاسبية: أساسيات يجب معرفتها"، *Raitotec*، https://raitotec.com/blog/السيا سات-المحاسبية-اساسيات، 17ماي 2025، 17:22.

28. Investopedia؛كيلي كينتون، مارغريت جيمس؛ "ممارسة المحاسبة: التعريف والأساليب والمبادئ"، https://w ww.investopedia.com/terms/a/accounting-practice.asp، تاريخ الاطلاع: 16/05/2025.

29. وزارة المالية السعودية؛ "نشرة أنظمة الرقابة الداخلية"، العدد 5؛ أغسطس 2022؛ https://www.mof.gov. sa، تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2025، 14:37.

30. Kansas State University؛"Internal control components" ، https://www.k-stat e.edu/internalaudit/internal-controls/internalcontrols.html، تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025، 17:22.

31. Abdel Latif, B؛Sharjah24 ؛ "التقارير المالية: أهميتها وأنواعها"، 8 أكتوبر 2024، https://sharjah 24.ae/ar/Articles/2024/10/09/NJ449، تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025.

32. Bayansoft؛ "ماهي التقارير المالية؟ ماهي أهم الأنواع والأهداف التي يجب عليك معرفتها كمحاسب؟"، https: //bayansoft.com/التقارير-المالية، تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025.

الملاحق

الملاحق

ملحق 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
تخصص محاسبة وتدقيق

أخي الفاضل، أختي الفاضلة، السلام عليكم أما بعد:

في إطار التحضير لمذكرة الماستر، يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي تم تصميمها لأغراض البحث العلمي بهدف جمع المعلومات اللازمة حول موضوع " تأثيرالممارساتالمحاسبيةوأنظمةالرقابةالداخليةعلىدقةالتقاريرالماليةوفعاليةاتخاذالقرار فيالمؤسسة الاقتصادية ".

نرجو منكم ملء الاستمارة بعناية بعد قراءة كل عبارة ووضع علامة (×) في المكان المناسب الذي يعبر عن رأيك.

علما أن المعلومات التي تدلون بها ستكون موضع السرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. إندقة النتائج التي ستتوصل لها هذه الدراسة تتوقف على مدى تجاوبكم مع فقرات الاستبيان الذي بين يديكم، لذا نرجو إعطاءها لأهمية المناسبة دعماً منكم للبحث العلمي.

شاكر لكم حسن تعاونكم وكريم تجاوبكم.

الطالبين عثماني نصرو بن عيسى عبد الغني

المعلومات الشخصية:

الجنس: **ذكر** ☐ **أنثى** ☐

التخصص: محاسبة☐ مالية☐ تدقيق☐

المستوى التعليمي: تقني أو تقني سامي☐ ليسانس ☐ ماستر أو ماجستير ☐دارسات عليا☐

الوظيفة: مدير☐ رئيس قسم☐ محاسب☐. وظيفة أخرى☐ **الخبرة:** أقل من 5 سنوات☐

من 5 – 10 سنوات☐ من 10 سنوات الى 20 ☐. . اكثر من 20 سنة☐

محاور الاستبيان:

الرقم	الفقرات / الإجابات	موافق بشدة	موافق	محايد	غيرموافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول: نظام المعلومات المحاسبية	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غيرموافق**	**غير موافق بشدة**
01	تلتزم المؤسسة بتطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة بانتظام (مثل IFRS أو SCF)					
02	يتم تُحديث السياسات والإجراءات المحاسبية بشكل دوري					
03	تساهما لممارسات المحاسبية السليمة فيتحسين دقة التقارير المالية					
04	يتم تسجيل وتوثيق كافة المعاملات المالية بدقة					
05	يتم استخدام برامج محاسبية معتمدة في المؤسسة					
06	يتم فصل المهام المحاسبية لتفادي التعارض في المصالح					
07	تعتمد المؤسسة على مدقق حسابات للقيام بالمصادقة على القوائم المالية					
08	يتم تدريب العاملين في قسم المحاسبة بشكل دوري على آخر المستجدات في المعايير المحاسبية					
09	تتم مراجعة القوائم المالية من طرف مدقق حسابات قبل اعتمادها					

	المحور الثاني: أنظمةالرقابةالداخلية	**موافقبشدة**	**موافق**	**محايد**	**غيرموافق**	**غير موافق بشدة**
10	لدى المؤسسة نظام رقابة داخلية فعال					
11	يساعد نظام الرقابة الداخلية على كشف الأخطاء والتلاعب المالي					
12	تُجرى مراجعات دورية لنظام الرقابة الداخلية					
13	يتم توثيق جميع العمليات الرقابية بشكل رسمي					
14	تُطبق الرقابة الداخلية على جميع الأقسام والوحدات					
15	توجد لجنة أو جهة مختصة تشرف على الرقابة الداخلية					

16	يتم تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل منظم منقبل إدارة عليا او من طرف مراجع حسابات خارجي					

	المحور الثالث: دقة التقارير المالية واتخاذالقرار	موافقبشدة	موافق	محايد	غيرموافق	غير موافق بشدة
19	تعكس التقارير المالية بدقة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة					
20	تكون المعلومات التي تحتويها التقارير المالية شاملة وغير ناقصه					
21	يتم التأكد من التقارير المالية قبل نشرها					
22	تعتمد الإدارة على التقارير المالية في اتخاذ القرارات					
23	تؤثر جودة التقارير المالية بشكل مباشر على فعالية اتخاذ القرار					
24	يتم إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب					
25	تشمل التقارير المالية كافة المعلومات الضرورية للإدارة					

الملحق رقم 02 : مخرجات برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) اصدار رقم :25

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.822	28

		Frequency	Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	17	43.33	43.33
	أنثى	13	56.67	100
	Total	30	100.0	

		Frequency	Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	14	46.66	46.66
	مالية	5	16.66	63.32
	تدقيق	8	26.66	89.98
	أخرى	3	10	100
	Total	30	100.0	

		Frequency	Percent	Cumulative Percent
Valid	تقني سامي	3	10.33	10.33
	ليسانس	8	28.33	38.66
	ماستر أو ماجستير	15	50	88.66
	دراسات عليا	4	13.33	100
	Total	40	100.0	

		Frequency	Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير	1	3.33	3.33
	رئيس قسم	2	6.66	10
	محاسب	18	60	70
	تخصص اخر	9	30	100
	Total	40	100.0	

		Frequency	Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	2	6.66	6.66
	من 5 الى 15 سنة	8	26.67	33.33
	من10 الى 20 سنة	14	46.67	80
	أكثر من 20 سنة	6	20	100.0
	Total	40	100.0	

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
س1	30	0	4.4333	0.4955
س2	30	0	4.4	.4899
س3	30	0	3.9310	0.5207
س4	30	0	4.333	.4422
س5	30	0	4.4	0.4899
س6	30	0	4.333	.4714
س7	30	0	3.9333	0.5735
س8	30	0	4.033	.6627
س9	30	0	3.9310	0.5207

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
س1	30	0	4.20	0.664
س2	30	0	3.93	.663
س3	30	0	3.53	1.042
س4	30	0	4.09	.663
س5	30	0	3.93	.604
س6	30	0	4.233	.4952
س7	30	0	4.033	.6627

Statistics

	N			
	Valid	Missing	Mean	Std. Deviation
س1	30	0	4.0667	.6289
س2	30	0	4.1	.3958
س3	30	0	4.033	.6627
س4	30	0	4.0714	.3712
س5	30	0	3.9310	.5207
س6	30	0	4.1	.3958
س7	30	0	3.8333	.6368